

سلسلة الوعي الحضاري (١٢)

العنف

والتحول الديمقراطي في مصر

بعد الثورة

د. عبد الفتاح ماضى

استاذ العلوم السياسيه

دار البشير للثقافة والعلوم

مركز الحضارة للدراسات السياسية

العنف والتحول الديمقراطي في مصر

بعد الثورة

د / عبدالفتاح ماضي

دار البشير
للثقافة والعلوم

العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة

د/ عبدالفتاح ماضي

الطبعة الأولى
2015

التنسيق الداخلى والإخراج: إسلام الحماقي - 01156292096

رقم الإيداع: 2015/8240

ISBN : 978 - 977 - 278 - 481 - 3

دار البشير
للنشر والتوزيع

ت: 01152806533
01012355714
darelbasheer@hotmail.com
darelbasheeralla@gmail.com

دار البشير للثقافة والعلوم

العنف والتحول الديمقراطي في مصر

بعد الثورة

تقديم

أ.د. نادية محمود مصطفى

إن تجديد الوعي الحضاري وإيقاظه، وخاصة في مرحلة الثورات، وبدرجة أخص حين تواجه هذه الثورات تحديات، يتطلب أمرين: من ناحية أولى- استدعاء الكثير من المفاهيم، الداخلية والخارجية، مثل: الديمقراطية، والعدالة، والتغيير العالمي، والقوة، والانتماء والهوية. كما يتطلب -من ناحية أخرى- تقويم الخبرات والتجارب، وخاصة تلك المتصلة بالحركات السياسية الإسلامية، وتلك المتصلة بخبرات النماذج الفكرية الإسلامية عن الأمة والنهوض والتجديد، أو المتصلة بتاريخ الاستعمار أو بدور قوى إقليمية في جوارنا الحضاري. ناهيك بالطبع عما يتصل بخبرة الثورة المصرية ذاتها كنموذج حضاري وما تواجهه من تحديات داخلية وخارجية منبعها النظام الدولي والإقليمي المحيط بكافة الثورات العربية.

ولقد تعددت مداخل تحليل الثورة المصرية (ثورة 25 يناير)

وتطور مسارها عبر ما يزيد عن الأربعة أعوام حتى الآن، ما بين المداخل الاجتماعية والاقتصادية والمداخل السياسية، سواء المتصلة بتوازنات القوى السياسية الرسمية وغير الرسمية أو توازنات القوى المدنية والشعبية والدينية. وبقدر ما كان الداخل حاضرًا بوطأة تحولاته على الثورة وهي تواجه ثورة مضادة، بقدر ما كان الخارج حاضرًا أيضًا بقوة، سواء فيما يتصل بالإطار الإقليمي "غير الصديق" للثورات في عمومها، أو فيما يتصل بالإطار العالمي؛ حيث أضحت مصائر الثورات والثورات المضادة أوراق مناورة في لعبة التوازنات بين القوى الكبرى.

لقد صدر العدد الأول من سلسلة الوعي الحضاري عن مركز الحضارة تحت العنوان التالي: "الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا"، فلقد كانت الثورة المصرية محفزًا لبداية إصدار هذه السلسلة، ولقد توالت السلسلة لتقدم حتى الآن الموضوعات التالية:

الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (1)، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (2)، مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين... رؤية من منظور الفقه الحضاري الإسلامي:

من فقه الأصول إلى فقه الواقع وفقه التاريخ، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، أمتي في العالم: مقدمات الحكيم البشري، الثورات العربية في النظام الدولي، السياسة الأمريكية والثورة المصرية، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2005 – 2013)، قرن الرعب الأفريقي: الغزو والمقاومة، قراءات في فكر أعلام الأمة.

ولعل الأعداد الصادرة من السلسلة حتى الآن تكون قد أسهمت في الاستجابة لبعض هذه المتطلبات. ويظل الاحتياج قائمًا لمزيد من العمل في مجالات أخرى، حفزًا للوعي الحضاري وتجديده.

ومن قلب هذه التفاعلات متعددة المستويات، التي تحول معها حديث الثورات إلى "الحرب على الإرهاب"، تقفز قضيتان مرتبطتان: العنف والديمقراطية في أوطاننا، خاصة في حالة الثورة المصرية؛ فلقد بدأت الثورة سلمية وحققت هدفها الأول (إسقاط مبارك) سلميًا، ولكن سرعان ما قفز العنف المادي والهيكلي -على حد سواء- إلى مشهد الصدارة بالتدريج المتصاعد، مثيرًا التساؤل حول مآل المسار الديمقراطي الوليد، وحتى كانت صدمة العنف الكبرى التالية لواقعة

3 يوليو 2013، التي قام على إدارتها نظام 3 يوليو الذي مثَّل تهديدًا للديمقراطية الوليدة.

لذا؛ وفي هذا الإطار، يسعد مركز الحضارة للدراسات السياسية أن يقدم في العدد الثالث عشر من السلسلة دراسة متعمقة للأستاذ الدكتور عبد الفتاح ماضي تحت عنوان "العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة".

تمهيد

تشهد عمليات تغيير نظم الحكم درجات متفاوتة من العنف، وترتفع حدة أعمال العنف في حالة الثورات والانتفاضات الشعبية. وفي الحالات العربية، أدت الأوضاع الداخلية المتردية في سجل الحريات والاقتصاد والتبعية للخارج في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين إلى ظهور حركات تغيير عنيفة كالحركات التي أطلق عليها الحركات «الجهادية» وتنظيم القاعدة. ثم أدت ذات الأوضاع تقريبا إلى ظهور حركات تغيير سلمية تنادي بالكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية في مطلع الألفية الجديدة. ومع انسداد أفق التغيير السياسي التدريجي، اندلعت ثورات عربية في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا. وبالرغم من البدايات السلمية لهذه الثورات بشكل عام، إلا أنه – ومع تآمر قوى وحلفاء الأنظمة القديمة وممانعة قوى إقليمية ودولية للتغيير – سرعان ما تغيرت الأمور وتعثرت مسارات التغيير واندلعت أعمال العنف بدرجات متفاوتة.

ومن هنا يحاول هذا الكتاب دراسة العنف السياسي أثناء مرحلة

التغيير الثوري في مصر، ويطرح عددًا من الأسئلة المحورية، هي: ما أبعاد العنف السياسي الذي شهدته مصر أثناء عملية التحول الديمقراطي في أعقاب ثورة 25 يناير وما تلاها من تطورات؟ وما أسباب هذا العنف؟ وما آثاره على عملية التغيير؟ وستتم معالجة هذه الأسئلة من خلال الإجابة عن مجموعتين من الأسئلة الفرعية. المجموعة الأولى تتضمن: ما موقع العنف في حالات التحول الديمقراطي المختلفة؟ وما علاقة العنف بأشكال التغيير الثوري تحديدا؟ ومتى وكيف تنجح الثورات التي تستهدف إقامة نظم حكم ديمقراطية؟ أما المجموعة الثانية فتهتم بما يلي: ما طبيعة عملية التغيير السياسي التي شهدتها مصر؟ وما مشاهد العنف السياسي التي ظهرت؟ وكيف تمت إدارة المرحلة الانتقالية في مصر بعد الثورة؟ وكيف أثرت تطورات المشهد المصري على اندلاع أعمال العنف؟ وكيف يؤثر العنف على مستقبل عملية التحول الديمقراطي في مصر؟

وتستهدف الدراسة إنجاز ثلاثة أهداف رئيسة، أولها: تحديد موقع العنف في الطرق المختلفة لعمليات التحول الديمقراطي، وتحليل علاقة العنف بعمليات التغيير الثوري في العقود الأربعة الأخيرة بشكل عام، وثانيها: رصد طبيعة حالة الانتقال إلى الديمقراطية في مصر في أعقاب ثورة 25 يناير وبعد 30 يونيو 2013 وتحليل مظاهر

العنف السياسي ومسبباته، وثالثها: محاولة رصد نتائج عملية الانتقال إلى الديمقراطية وتفشي مظاهر العنف على المشهد السياسي العام ومستقبل الثورة المصرية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على علاقة العنف بطبيعة عملية التغيير السياسي الذي شهدته مصر منذ اندلاع ثورة يناير حتى وقتنا المعاصر، وتحليل أثر الكيفية التي أديرت بها المرحلة الانتقالية على ظهور العنف السياسي، فضلا عن دراسة أثر اختيارات النخب والقوى السياسية المختلفة على المشهد العام في مصر، كما تنتهي الدراسة إلى بعض النتائج التي يمكن أن تساعد في مواجهة مشكلة العنف السياسي وإنجاز الانتقال إلى الديمقراطية.

وتستند منهجية هذه الدراسة على مدخل الانتقال إلى الديمقراطية الذي يهتم بتحليل اختيارات ومواقف الفاعلين الأساسيين خلال عملية الانتقال إلى الديمقراطية، ودراسة أثر هذه الاختيارات والمواقف على عملية التحول الديمقراطي مع التركيز على أعمال العنف المصاحبة. وسوف يتم هنا عرض مداخل الانتقال إلى الديمقراطية والتعرف على موقع العنف في هذه المداخل، فضلا عن اختيارات النخب وقادة التحول والأوضاع والظروف التي تهيئ المجال إلى انتشار – أو

عدم انتشار - العنف خلال مراحل الانتقال. كما تستخدم المنهجية أداة المقارنة لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين الحالات التي تتسم بقدر من السمات المشتركة فيما يتصل بالتغيير السياسي وطرق إدارة المراحل الانتقالية وآثار أعمال العنف في مسار التغيير السياسي، وذلك وصولا إلى دراسة الحالة المصرية بقدر من التفصيل.

وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تتضمن الدراسة قسمين وخاتمة: القسم الأول بعنوان «التغيير السياسي والعنف: نظرة مقارنة» وهو يتضمن نبذة مقتضبة عن العنف والعنف السياسي، وموقع العنف في مداخل الانتقال إلى الديمقراطية، والتغيير الثوري والعنف، وفعالية حركات التغيير العنيفة وغير العنيفة. أما القسم الثاني فينصب الاهتمام فيه على الحالة المصرية، وسيتم هذا من خلال مرحلتين اثنتين، الأولى تتناول الفترة من 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيو 2013، والثانية تعالج الفترة التي تلت 30 يونيو 2013 وحتى كتابة هذه الدراسة في أغسطس 2014.

القسم الأول:
التغيير السياسي والعنف: نظرة مقارنة

ويتضمن هذا القسم خمسة موضوعات فرعية، هي: نبذة مقتضبة عن "العنف" و"العنف السياسي"، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية وموقع الطرق العنيفة منها، التغيير الثوري والعنف، "الثورات الانتخابية" والعنف، فعالية حركات التغيير العنيفة وغير العنيفة.

أولًا: نبذة مقتضبة عن العنف والعنف السياسي:

يعني العُنْف، لغةً، في لسان العرب «الخُرْقُ بالأَمر وقلّة الرِّفْق به، وهو ضد الرفق..»، وهو يتضمن بهذا المعنى كل سلوك، قولي أو فعلي، يتسم بالشدة والقسوة واللوم والتوبيخ والتقريع. أما في اللغة الإنجليزية، فلكلمة (violence) أصل لاتيني هو (violentia) أي الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة بغرض إلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، وهي تتضمن معاني

العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين.[1]

ويصبح العنف سياسيًا عندما يتضمن اختراقًا حقيقيًا أو محتمَلا لبعض الحقوق السياسية للأفراد حسب قاموس أكسفورد[2]، أو عندما يتصل بتحقيق أهداف سياسية، وتتجه معظم تعريفات العنف السياسي إلى تعريفه على أنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية. وتتخذ ظاهرة العنف السياسي أشكالا متعددة منها الحرب، والتطهير العرقي، والممارسات القمعية لأجهزة البوليس والتعذيب، وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، وغير ذلك. كما تتعدد الأطراف التي تمارس العنف، فهناك عنف يطلق عليه عنف رسمي تمارسه الحكومات والأنظمة تجاه المواطنين والجماعات، وهناك عنف غير رسمي تمارسه الجماعات والأفراد تجاه الحكومات أو تجاه فئات أخرى من الجماهير، وهناك صراعات أجنحة النظام تجاه بعضها البعض، وصراعات القوى المجتمعية لأسباب اجتماعية

(1) Online Etymology Dictionary (http://www.etymonline.com). (May 1. 2014)

(2) Oxford Concise Dictionary of Politics (Oxford University Press. 2003). 560.

أو عرقية أو سياسية أو اقتصادية أو طائفية[1].

كما أن ثمة من يرى أن هناك عنفًا هيكليًا قد لا يتضمن بشكل مباشر ما سبق، وهو العنف الذي ينتج عن إيجاد أوضاع اقتصادية أو سياسية صعبة، مثل غياب العدالة الاجتماعية أو حرمان فئة من حقوقها، أو ضعف الاندماج الوطني، أو سعي فئة إلى الانفصال عن الحكومة المركزية، أو تبعية الحكومة للخارج، وفشل الحكومة في توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، وغير ذلك[2].

وعادة ما تكون ظاهرة العنف ظاهرة مركبة نظرًا لتعدد أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية. وفي واقع الأمر هي ظاهرة مزمنة في السياسة، فالعنف وجه من وجوه السياسة ولا يتصور وجود السياسة بدون قدر ما من العنف، بل إنّ لنشأة الدولة القومية المعاصرة في الغرب بُعد فلسفي يتصل بالعنف،

(1) Patrick H. O'Neil. Essentials of Comparative Politics (W. W. Norton & Company. 2013) 195 - 198.

(2) حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، 27 – 28. وأيضا:

Charles Tilly. «Violence. Terror. and Politics as Usual». the summer 2002 issue of Boston Review (http://new.bostonreview.net/BR27.3/tilly.html). (May 1. 2014)

وللدولة المعاصرة ارتباط قوي بالعنف في واقعها الحالي. فنظرية العقد الاجتماعي بررت وجود الدولة القومية بحكومة مركزية تحتكر أدوات العنف بوجود حالة الطبيعة التي تسود فيها حالة حرب الجميع للجميع، وما قيام الدولة إلا وسيلة للقضاء على هذه الحالة العنيفة. بيد أن قيام الدولة الحديثة ذاتها واحتكارها ما أطلق عليه «العنف الشرعي» أو «الاستخدام الشرعي للعنف» لم يؤدِ إلى وقف العنف، ويكفي للتدليل عى هذا أن نذكِّر أن القرن العشرين شهد قتل نحو 203 مليون شخصًا، منهم نحو 33 مليون في حروب دولية و170 مليون في حروب غير دولية وعمليات قمع من قِبل الحكومات[1].

وفي واقع الأمر تتصاعد أعمال العنف بدرجة أكبر خلال مراحل التغيير السياسي، فلا تغيير سياسي بلا قدر من العنف. وخلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين شهدت دول عدة في جنوب أوروبا وشرقها وفي أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا جنوب الصحراء عمليات تحول نحو نظم الحكم الديمقراطي لم تخل من عمليات عنف بدرجات متفاوتة، على النحو الذي سنعرضه في الجزء التالي.

(1) M. Cherif Bassouni. “Searching for peace and achieving justice: the need for accountability”. Law and Contemporary Problems. vol. 59: no. 4.

ثانيًا : مداخل الانتقال إلى الديمقراطية وموقع الطرق العنيفة منها :

لا يوجد طريق واحد لإنجاز التحول الديمقراطي، فالتجارب السياسية الناجحة في جنوب وشرق أوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا في العقود القليلة الماضية تشير إلى تعدد طرق ومداخل الانتقال[1]، كما أن الدراسات الأكاديمية انتهت إلى تقديم قائمة طويلة من الأسباب التي تفسر الانتقال إلى الديمقراطية في تلك التجارب[2]. ولعل تعدد العوامل المؤثرة في عمليات الانتقال، وتفاوت آثارها باختلاف المكان والزمان يُفسِّران إلى حد كبير ظهور أكثر من سيناريو (أو مدخل أو طريق) للتغيير والانتقال إلى الديمقراطية. وذلك إلى جانب أن العامل الخارجي لعب دورًا مؤثرًا

(1) انظر: عبدالفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية"، في لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ تحرير وتنسيق علي خليفة الكواري وعبدالفتاح ماضي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009). ص: 31 – 83.

(2) أحصى صموئيل هنتنجتون نحو 27 متغيرًا وردت في دراسات الانتقال الديمقراطي وأسهمت في إقامة الديمقراطية في دول مختلفة، انظر:

Samuel P. Huntington. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century (Norman: University of Oklahoma Press. 1991). 37 - 38.

في دعم أو عرقلة الكثير من حالات الانتقال[1].

وأول مداخل الانتقال إلى الديمقراطية هي الخروج من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي مباشرة. وهنا غالبًا ما ينصب الاهتمام على دور الإرث الاستعماري وتوافق القادة والآباء المؤسسين قبل وبعد الاستقلال، واختيارهم الانتقال مباشرة من حكم الاستعمار إلى الحكم الديمقراطي، وذلك كما حدث في الهند وماليزيا. وقد شهدت هذه الحالات بعض أعمال العنف بشكل دوري، إلا أن نجاح العملية السياسية ومهارة قادة الاستقلال واختياراتهم التوافقية هناك استطاعت أن تمنع انفجار الأوضاع وفشل الانتقال[2]. وقد ساهمت عوامل عدة في نجاح الانتقال في الهند وماليزيا على رأسها عدم تسييس المؤسسات العسكرية وبقاؤها بعيدًا عن العملية السياسية وعدم لجوء النخب

(1) See: George SØrensen. Democracy and Democratization: Process a nd Prospects in a Changing World. 3rd ed. (Boulder: Westview Press. 2008). 13 - 15. and Ronald A. Francisco. The Politics of Regime Transitions (Boulder: Westview. 2000). 65 - 69.

(2) انظر في تفاصيل هذه المداخل: عبدالفتاح ماضي، ”مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية ”، مرجع سابق.

السياسية إليها لحل صراعاتها السياسية وذلك على عكس ما سارت عليه الأمور في دول مجاورة مثل الباكستان وبنغلاديش والفلبين وتايلاند وغيرها، هذا بجانب وجود أحزاب سياسية عابرة للقوميات والأيديولوجيات عملت كتكتلات وطنية تعمل من أجل هدف مشترك.[1]

أما المدخل الثاني فهو الانتقال التدريجي من نظم حكم الفرد أو القلة إلى نظم الحكم الديمقراطي. وتتضمن هذه العملية عدة مراحل أهمها مرحلة ضعف النظام القديم وظهور جناح إصلاحي داخل النظام (أو معارضة ديمقراطية خارجه)، ثم الانفتاح السياسي، فتطور الانفتاح إلى الانتقال إلى الديمقراطية. وهنا أظهرت التجارب الناجحة وجود أكثر من طريق للانتقال هي: الانتقال من أعلى بقيادة الإصلاحيين من داخل النظام (إسبانيا والبرازيل)، والانتقال من خلال التفاوض بين الإصلاحيين من داخل النظام والمعارضة من خارجه (بولندا وجنوب أفريقيا)، الانتقال من أسفل بعامل التظاهرات الشعبية أو ضغوط قوى المعارضة الديمقراطية (الفلبين وجنوب كوريا)، أو حركات احتجاجية ثورية استطاعت تحقيق ما أطلق عليه ثورات ديمقراطية ملونة كما حدث في جورجيا 2003 وأوكرانيا 2004 – 2005.

(1) المرجع السابق.

وقد شهدت معظم هذه الحالات أعمال عنف بدرجات متفاوتة إلا أن توافق قادة الانتقال ونجاح عمليات التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات الحكم الديمقراطي ساهمت في استقرار الأمور.[1] وفي كثير من هذه الحالات استطاعت النخب السياسية الاستفادة من الدعم الخارجي المؤيد للانتقال (حالات جنوب وشرق أوروبا على سبيل المثال) أو مواجهة التحديات الخارجية بأكبر قدر من النجاح عبر ظهور قوى ديمقراطية وتوافقها في الداخل (كما في حالات الفلبين وجنوب كوريا وبعض دول أمريكا اللاتينية).

أما المدخل الثالث فهو انهيار نظم حكم الفرد أو القلة وإنشاء نظم حكم ديمقراطية. وهنا تمر العملية بمرحلتين أساسيتين: أولهما: مرحلة انهيار الأنظمة الحاكمة نتيجة عوامل مختلفة منها الفشل في الداخل كما حدث في رومانيا، أو الهزيمة العسكرية أمام متمردين في الداخل أو عدو خارجي كما حدث في البرتغال واليونان والأرجنتين، وثانيهما: مرحلة إنشاء نظام حكم ديمقراطي. ولا شك أن هذا المدخل يشهد أكبر قدر من العنف مقارنة بالمداخل السابقة، فانهيار أنظمة الحكم القديمة عادة ما يتم من خلال سلسلة من التظاهرات

(1) المرجع السابق.

والاحتجاجات قد تتطور في بعض الحالات إلى أعمال عنف وثورات مسلحة أو انقلابات عسكرية.[1]

وهناك مدخل آخر وهو التدخل الخارجي الذي يتضمن صورًا متعددة، منها الضغوط الدبلوماسية والاستخباراتية المختلفة، والأدوات الاقتصادية المشروطة، والتدخل العسكري المباشر لتغيير نظام الحكم. وغالبا ما يترتب على استخدام أسلوب التدخل العسكري المباشر الكثير من أعمال العنف كما حدث في أفغانستان والعراق، إذ أدى الاحتلال الأمريكي إلى اندلاع الحرب الأهلية في البلدين وسقوط مئات الآلاف، وربما الملايين، من الضحايا فضلا عن تعثر مسار التحول الديمقراطي بأكمله. وتعد الحالتان اليابانية والألمانية حالتين استثنائيتين إذ لعبت عوامل أخرى دورًا في نجاحهما وعلى رأسها الدعم الغربي السخي.

ثالثًا: التغيير الثوري والعنف:

لا يُعرّف التغيير الثوري غالبا بأسلوبه وإنما بما يترتب عليه من نتائج. فالتغيير الثوري هو التغيير الذي يستهدف تغيير الواقع وإقامة نظم ومؤسسات جديدة بديلة. أما العنف فهو- كما أشرنا من قبل- فهو ملازم لكل حالات التغيير وتزداد معدلاته في ظل ظروف معينة

(1) المرجع السابق.

منها بطبيعة الحال طريقة التغيير الثوري. وتقدم أدبيات السياسة الكثير من التعريفات والأشكال للثورات،[1] وبدون الخوض في تفاصيل لا تحتملها طبيعة هذه الدراسة فمن المهم هنا التمييز بين الثورات الكلاسيكية الكبرى التي شهدتها القرون الثلاثة الأخيرة وعلى وجه التحديد الثورات الأمريكية والفرنسية والروسية، وبين الثورات «الديمقراطية» التي شهدها النصف الثاني من القرن العشرين في بعض الدول الأوروبية والآسيوية على وجه التحديد، فضلا عن تحديد موقع العنف في هذه الثورات.

(1) ربما من المفيد - والمثير أيضا - الإشارة هنا إلى أن كلمة ثورة لها أصل لاتيني في علم الفلك، وتشير حنا أرندت إلى أن الكلمة كانت تشير إلى الحركة الدائرية للنجوم، أي حركة النجوم في درب سبق رسمه وتحديده ولا يمكن مقاومته. ثم عندما ظهرت الثورة لأول مرة كمصطلح سياسي في القرن السابع عشر والثامن عشر كانت تعني العودة إلى نقطة محددة سلفًا، أو إعادة السلطة لأصحابها، ولهذا أطلق المصطلح لأول مرة عام 1660 عندما تمت الإطاحة بالبرلمان الرديف وإعادة الملكية وليس عندما هزم أوليفر كرومويل الملك تشارلز الأول عام 1648 وأعدمه عام 1649 وأقام نظامًا جمهوريًا باسم كومنولث إنجلترا الحر عام 1653. وفي عام 1688 استخدمت كلمة ثورة حينما تم طرد أسرة ستيوارت ونقل الملكية إلى وليام وماري. وفي المراحل الأولى للثورتين الأمريكية والفرنسية كان الرجال الأوائل للثورتين يريدون استعادة الحريات القديمة والعودة إلى النظام القديم الذي تم انتهاكه بالحكم المطلق أو الحكم الاستعماري. انظر حنا أرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبدالوهاب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، 58.

ففي الثورات الكلاسيكية تشير لفظة الثورة عموما إلى الأهداف الكبرى التي تتحقق من جراء التغيرات المفاجئة والعميقة والممتدة التي يشهدها مجتمع ما في بنيته السياسية والاجتماعية والتي عادة ما تنتهي بتغيير نظام الحكم وتغيير النظام الاجتماعي القائم. وذلك كما حدث مع الثورة الفرنسية عام 1789 التي انتهت إلى القضاء على الحكم الملكي المطلق وطبقة الإقطاعيين وظهور نظام سياسي جمهوري وتمكين الطبقة البرجوازية، وكما حدث أيضا مع الثورة البلشفية 1917 والماوية الصينية 1949 والإيرانية 1979. وعادة ما يتوفر لمثل هذا النوع من الثورات قيادة واضحة، وتنظيم محدد، وهدف مركزي، وباستثناء الحالة الفرنسية وما تبعها من تأثر أوروبي واضح، انتهت هذه الثورات إلى أنظمة حكم مطلق.

وفي أعقاب الثورتين الفرنسية والأمريكية، وفي نهاية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر، شهدت أمريكا اللاتينية العديد من الثورات المسلحة لأجل التحرر الوطني ضد الاستعمار الإسباني والبرتغالي والفرنسي انتهت إلى ظهور دول مستقلة جديدة ذات نظم حكم مطلقة أو حكومات عسكرية. وفي أجزاء أخرى من العالم ظهرت ثورات أخرى هي في حقيقتها حركات تحرر وطني مسلحة قامت بها جبهات وطنية مسلحة ناضلت من أجل الاستقلال وحققت نجاحات متباينة كما حدث في ثورة الفيتناميين والجزائريين ضد

المستعمر الفرنسي وثورات وانتفاضات الشعب الفلسطيني ضد الصهاينة. وفي الغالبية العظمى من هذه الحالات انتهت الأمور بعد الحصول على الاستقلال إلى ظهور نظم حكم مطلق أو حكومات عسكرية أيضا.

وبعبارة أخرى فقد نجحت الثورات المناهضة للاستعمار في الحصول على الاستقلال وأنجزت في بعض الملفات الاقتصادية والاجتماعية ولكنها فشلت في ملف الحريات والمساواة والديمقراطية، وانتهت إلى نظم حكم مطلق بصور مختلفة. لكن وفي وقت لاحق، ومع انهيار المنظومة الشرقية والاتحاد السوفيتي، تبنت هذه الدول سياسات إصلاحية «نيوليبرالية» أدت في الواقع إلى تعميق الفوارق بين الطبقات من جهة، ولم تمس مسألة الحريات والديمقراطية من جهة أخرى. ولهذا استمر الخطاب السياسي الإصلاحي على المستوى الخطابي فقط ودون أي نتائج ملموسة. وبرغم ظهور بعض النظم الثورية في كوبا وفيتنام ونيكاراجوا وبرغم اندلاع ثورات للمثقفين في أوروبا، فقد تراجعت فكرة الثورة كمدخل للتغيير وصار للتغيير مسار واحد تقريبا هو الإصلاح التدريجي.[1] وبالطبع كانت للتكلفة المادية والبشرية

(1) Assef Bayat. “Revolution in Bad Times.” New Left Review (2013). 80: 55 - 56 (Available at: http://newleftreview.org/II/80/asef - bayat - revolution - in - bad - times) (May 1. 2014)

المرتفعة للثورات دور في تفضيل الطرق الإصلاحية لدى السياسيين والخبراء على حد سواء.

وبصدد علاقة العنف بهذا النوع من التغيير، فيمكن الإشارة أولا إلى أن ضحايا الثورات تقدر بالملايين، ويكفي هنا أن نشير إلى بعض الأرقام، فحسب بعض التقديرات، لقي نحو 7 مليون إنسان حتفهم في الثورة البلشفية خلال الفترة من 1917 إلى 1922، ونحو 40 مليون شخص في الثورة الصينية الماوية 1947 – 75، وأكثر من مليون خلال الثورة الفرنسية.[1] وهذا الواقع هو ما يدفع الباحثين إلى الربط بين الثورة والعنف، فعند Hannah Arendt لا يمكن تصور ثورة بلا عنف؛ لأن ما يفصل الثورة عن الحرب هو خط رقيق، ولأن الثورة بمعناها الكلاسيكي هي صراع من أجل الحرية السياسية وبناء نظام سياسي جديد وليس مجرد التحرر من القمع.[2] ويرى Barrington Moore أن الديمقراطية الغربية كان وراءها تاريخ طويل من العنف، الأمر الذي يتم تجاهله عند الحديث

(1) Necrometrics (Part of the Historical Atlas of the 20th Century by Matthew White) Death Tolls Across History. (Available at: http://necrometrics.com/20c5m.htm) (May 1. 2014)

(2) أرندت، 18.

عن الثورات الملونة.[1] وفي واقع الأمر لم تتحول الملكيات المطلقة إلى جمهوريات ديمقراطية إلا من خلال ثورات كبرى. ولهذا فالسؤال كما طرحه بعض الباحثين ليس ما إذا كان العنف –في سياق ثورة– مرغوب أم ضرورة فهو بالطبع غير مرغوب فيه ولا يمكن إثبات ضروريته. ولكن السؤال ما إذا أدى العنف إلى تغيير راديكالي وإلى حرية سياسية أم لا؟[2]

أما في فترة ما بعد الحرب الباردة فقد شهدت بعض الدول حركات تغيير أطلق على بعضها ثورات ملونة كما حدث في شرق أوروبا، كان هدفها الأساسي هو الوصول إلى نظم حكم ديمقراطية تعددية. وقد شاركت في هذه الثورات فئات اجتماعية متعددة ولم تكن حصرًا على طبقة اجتماعية بعينها، كما حصلت هذه الثورات على دعم قوي من المنظومة الغربية الليبرالية بهدف التخلص من خصمها الاشتراكي، لتنتهي إلى إقامة نظم سياسية تعددية وحماية الحريات والحقوق.[3]

(1) Koenraad Bogaert. A Reflection on Violence and Democracy. Jadalyya. Jul 03 2013 (Available at: http://www.jadaliyya.com/pages/index/12587/a - reflection - on - violence - and - democracy) (May 1. 2014).

(2) Ibid.

(3) Adam Roberts and Timothy Garton Ash. ed.. Civil Resistance & Power Politics (Oxford University Press. 2011). 371 - 390.

وقد اتسم هذا التغيير بعد أمور: أولها السرعة في الوصول إلى الهدف (نحو عشرة أيام في شرق ألمانيا وخمسة في رومانيا)، بجانب الحصول على دعم أوروبي وأمريكي، وحلول المعارضين في مراكز السلطة، وحدوث تغيير حقيقي (سياسي واقتصادي) بحيث صار الفارق كبيرا بين الماضي والحاضر.

وقد اتسمت هذه الثورات الملونة بالسلمية بشكل عام ولهذا سميت الثورات غير العنيفة أو الثورات المخملية. وكان هدف السلمية في مقاومة نظم الحكم المطلق هو دفع هذه النظم إلى استخدام العنف المفرط للقوة للحفاظ على بقائها ومن ثم جعل العنف الحكومي سافرًا ما يؤدي إلى استمرار تعبئة الجماهير ضد السلطة.[1] وفي حالات أوروبا الشرقية أحجمت الحكومات الشمولية بشكل عام عن الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين نظرا لكبر حجم التظاهرات من جهة ولمعارضة الحكومات الغربية الكبرى لعمليات القمع الحكومية من جهة أخرى، وذلك على عكس الحال في دول أخرى مثل الصين ورومانيا وبورما.[2] وقد اتسمت الثورات العربية في تونس ومصر واليمن في البداية بقدر كبير من السلمية، واستطاع المتظاهرون السلميون تعرية عنف الأنظمة مما

(1) Koenc - Bagaert.

(2) Huntington. The Third Wave. Ibid. 282.

أدى إلى تعاظم أعداد المتظاهرين حتى سقوط الأنظمة. لكن وفي مرحلة لاحقة استطاعت قوى النظام القديم امتصاص الصدمة الأولى واستخدام العنف والالتفاف على الثورات على النحو الذي سنعرض له لاحقا.

ولا تعني السلمية هنا غياب العنف بالكامل، فكما أن النضال كان سلميا في الهند لكن مع وجود نحو نصف مليون قتيل في صراع غاندي «غير العنيف» من أجل الاستقلال،[1] فإنه خلال الأربع سنوات (1990 – 1994) للانتقال في جنوب أفريقيا وبعد إطلاق سراح مانديلا سقط نحو 1500 قتيلا في عنف سياسي، وفي كينيا بعد الانفتاح السياسي وخلال عقد كامل قتل نحو 2000 شخصا وشُرّد نحو نصف مليون. وبرغم هذا العنف، انتقل البَلَدَان إلى الديمقراطية بنجاح عامي 1994 و2002 ثم انخفض العنف بعد هذا.[2]

وثمة من يرى أن الأهم هو تحجيم استخدام العنف في السياسة

(1) Koenc - Bagaert.

(2) Jacqueline M. Klopp and Elke Zuern. “The Politics of Violence in Democratization: Lessons from Kenya & South Africa.” Center for Sustainable Urban Development Earth Institute. Columbia University (available at: http://www.columbia.edu/~jk2002/publications/KloppZuern_old.pdf) (Aug. 12. 2014).

ولا يعني هذا إحلال السلام بشكل تام وإنما وجود حد أدنى من العنف، وبقاءه بعيدا عن النخب السياسية، أو عدم ممارسة القوى والنخب السياسية (مدعومة بقطاع كبير من الجماهير) العنف لتحقيق مكاسب سياسية لأن مثل هذا النوع من العنف قد يمهد الأرض لحرب أهلية أو لنظام استبدادي. وبالتالي ليس القتل أو الإرهاب في حد ذاته هو المشكلة وإنما استخدامه لأسباب سياسية في صراع سياسي هو المشكلة. والنخب والقادة الذين لا يفهمون هذا ولا يدينون العنف هم المشكلة، ومن ثم ليس هناك شعوب بها جينات للعنف وأخرى تميل إلى السلم، فكل المجتمعات شهدت العنف حتى في فرنسا وانجلترا والنرويج، وذلك لأسباب مختلفة كالدوافع الأيديولوجية أو اختيارات زعماء التيارات السياسية.[1]

كما أن الانتقال إلى الديمقراطية لا يعني توقف العنف بالضرورة، فقد استمرت الحروب بين الحكومات المنتخبة ديمقراطيا وبعض حركات التمرد المسلحة بعد الانتقال في جواتيمالا والسلفادور

(1) James L. Payne. 2005. “the Prospects for Democracy in High - Violence Societies.” the Spring 2005 issue of The Independent Review (available at: http://www.independent.org/publications/tir/article.asp?a=524) (Aug 11. 2014).

والفلبين وبيرو وغيرها.[1] لكن هذا العنف ينعكس بلا شك على نوعية الديمقراطية التي غالبا ما تكون ضعيفة ومهددة.

لكن من الأهمية الإشارة، وإلى أن نعود إلى هذه المسألة مرة أخرى، إلى أنه وبرغم أن الثورات تمثل فرصة للتغيير الشامل، إلا أن الحالات المختلفة أظهرت أن أسلوب التغيير الثوري يؤثر بالسلب في عملية البناء ويضيف صعوبات جمّة أمام الانتقال، كما يؤدي في كثير من الحالات إلى ظهور نظم تسلطية جديدة أو فشل الانتقال وسيطرة العسكريين أو جماعات مسلحة على السلطة كما حدث في دول مختلفة في أفريقيا.[2] وفي الجزء الأوروبي من الاتحاد السوفيتي السابق، استطاعت الحركات الاجتماعية في الثورات الملونة أن تُسقِط النظم التسلطية لكنها فشلت في بناء نظم حكم ديمقراطية بديلة.[3] فعملية

(1) Huntington. The Third Wave. Ibid. 276.

(2) See: Richard Snyder. «Paths out of Sultanistic Regimes: Combining Structural and Voluntarist Perspectives.» in Houchang E.Chehabi and Juan Linz (eds.) Sultanistic Regimes (New York: Johns Hopkins University Press. 1998).

(3) IDEA. Democracy conflict and Human Security. International Institute for Democracy and Electoral Assistance 2006. p. 8.

التحول الديمقراطي عملية معقدة، وهي تعيد ترتيب قواعد التنافس السياسي وتغير علاقات القوة والأنظمة والهياكل القائمة، وترفع من درجة عدم التيقن، مما قد ينتج عنها مشكلات سياسية واجتماعية في المدى القصير ويصحبها عمليات عنف بدرجات متفاوتة.[1]

كما أن التحول السريع أو التحول بطريقة خاطئة قد تؤدي إلى عنف سياسي، وأي إصلاح ديمقراطي غير مكتمل قد يؤدي إلى مشكلات عدة.[2] ويعد البدء بإجراء انتخابات متسرعة أحد الأسباب الرئيسة في فشل الثورات الديمقراطية واندلاع أعمال العنف، وذلك على النحو الذي سنعرض له في الجزء التالي.

رابعا : الثورات الديمقراطية والانتخابات والعنف :

تجب الإشارة في البداية إلى أن الانتخابات تصلح لحسم اختلافات وجهات النظر في الدول المستقرة ديمقراطيًا. أما في الدول التي في حالة انتقال ولازالت تتلمس طريقها للديمقراطية فلابد أن تسبقها الكثير من المراحل، أهمها وضع الأطر الدستورية والقانونية بأعلى قدر من المشاركة والتوافق وبعيدا عن الإقصاء أو الفرض. وهذا يتطلب توافقًا سياسيًا بين القوى الرئيسة، وعدم انفراد

(1) Ibid.

(2) Ibid.

مؤسسة أو قوة سياسية واحدة بتقرير مسار الانتقال، أي أن الانتخابات الديمقراطية الحقيقية في مراحل التحول لابد أن تكون آخر مراحل الديمقراطية وليس أولها. وبغير هذا ستصل النخب والقوى القديمة (المعادية للتغيير أو الثورة أو غير القادرة على التغيير) إلى الحكم من جديد مع استمرار ضعف القضاء، واستخدام الإعلام لتوجيه الناس، وتسييس مؤسسات الدولة.[1]

ولهذا ظهر مصطلح حديث في أدبيات التحول الديمقراطي هو «الثورات الانتخابية»، أُطلِق على بعض الثورات والانتفاضات في مطلع الألفية الجديدة. ويشير هذا المصطلح إلى حصر الديمقراطية ومطالب الثورة في الانتخابات واختيار الحكام بدلا من الاهتمام بكل أركان الديمقراطية المشار لها سلفا وبمتطلبات معالجة القضايا الشائكة الأخرى، أو التسرع في إجراء الانتخابات على أسس دستورية وقانونية مرتبكة، ولم تحظَ بقدر كافٍ من التوافق والمشاركة. فتكون النتيجة هي قيام الانتخابات بتعقيد المشهد السياسي والمساهمة في إجهاض الثورات والمطالب الديمقراطية، وذلك لأن النخب القديمة - التي كانت تعمل في ظل النظام التسلطي - تكون هي المستفيد

(1) عبدالفتاح ماضي، "كيف تجهض الانتخابات الثورات والديمقراطية؟" الجزيرة. نت 26 يونيو 2014.

الأكبر، ومن ثم تستطيع العودة من جديد إلى صدارة المشهد بما تمتلك من شبكة علاقات ونفوذ ومال وإعلام. والمشكلة هنا ليست في الأشخاص أنفسهم، وإنما في ثقافتهم وطرق تفكيرهم وأولوياتهم التي غالبا لا تتفق مع مطالب التغيير والثورات وتكون غير قادرة على الخروج من نظام الامتيازات والفساد.[1]

وحتى لو وصلت نخب من المعارضة إلى الحكم فإنها لن تستطيع مواجهة المشكلات الأساسية للمجتمع لعدة أسباب، منها انشغالها بالتنافس مع الآخرين وحماية الأوزان النسبية الناتجة عن الانتخابات المتسرعة، ومواجهتها بمعارضة شرسة من الأحزاب المنافسة ومن القوى القديمة المناوئة للديمقراطية سواء من الداخل أو الخارج. هذا فضلا عن ضعف حكم القانون ومؤسسات الرقابة والمحاسبة والبرلمان وغيرها. والآلية التي ثبتت صلاحيتها في مواجهة هذه التحديات هي آلية تكتل القوى الوطنية أو اتفاقها على الحد الأدنى للدولة الديمقراطية والقيام – معًا – أولا بتقوية حكم القانون والقضاء والبرلمان والمؤسسات خلال المرحلة الانتقالية، وذلك قبل التنافس الانتخابي. وقد يستغرق هذا الأمر عدة سنوات يُطلَق عليها المرحلة

(1) عبدالفتاح ماضي، "الديمقراطية التمثيلية المختلة: هل تجهض الانتخابات الثورات؟"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، يونيو 2014.

الانتقالية، لا يتم خلالها تشكيل الحكومة على أساس الأوزان النسبية ولا يُحتكم فيها لمنطق الحكومة والمعارضة.

ويمكننا هنا المقارنة بين حالة الدول التي خرجت من عباءة الاتحاد السوفيتي، كجورجيا وأوكرانيا وكازاخستان، وحالة دول شرق أوروبا منذ عام 1989. ففي حالة أوروبا الشرقية قامت تحركات شعبية أدت إلى تغييرات في بنية السلطة وظهور ديمقراطيات تمثيلية حقيقية لعدة اعتبارات أهمها التركيز على بناء النظام الديمقراطي بكافة لبناته (حكم القانون، استقلال القضاء، التعددية السياسية، فصل السلطات، تقوية الأحزاب والمجتمع المدني..)، بجانب عوامل أخرى بالطبع أهمها وجود ممارسة ديمقراطية قديمة، ووجود دعم خارجي قوي من الغرب، ودور إيجابي لعامل دول الجوار. أما في الدول الأخرى فقد كان التركيز على إجراء الانتخابات لحلول حكام جدد محل الحكام القدامى دون اهتمام قوي بتقوية حكم القانون ودولة المؤسسات وتقوية القضاء والأحزاب والمجتمع المدني، فكانت النتيجة أن عادت النخب القديمة بأشكال جديدة وظلت الممارسات التسلطية القديمة. ولم تنتقل هذه الدول إلى مصاف الدول الديمقراطية. ولا شك أن العامل الخارجي وعامل دول الجوار لعبا دورًا سلبيًا في هذه الحالات. وللأسف هذا ما حدث في مصر منذ استفتاء مارس 2011

وحتى اليوم كما سنعرض لاحقا.

ولهذا يجب التأكيد على أن الديمقراطية ليست هي الانتخابات، كما لا تهتم الديمقراطية بمجرد إجراء الانتخابات واختيار حكام جدد يمثلون الجماهير في مؤسسات الدولة الرسمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه منذ 1991 هناك أكثر من 30 رئيسا تم تغييره من خلال انتخابات دورية في أفريقيا جنوب الصحراء إلا أن الديمقراطية ليست موجودة في كثير من دول تلك المنطقة.[1] إن الديمقراطية الحقة هي التي تهتم بكل لبنات البناء الديمقراطي. فبجانب الانتخابات هناك مبدأ سيادة القانون والحد الأدنى الضروري من الأطر الدستورية والقانونية لدولة المؤسسات والمواطنة، وهناك القضاء المستقل تماما عن السلطة التنفيذية، وهناك الأجهزة الرقابية الفعالة، بجانب ضمانات مبدأ سيادة الشعب وعدم وجود إرادة أعلى من إرادة المؤسسات المنتخبة سواء جاءت هذه الإرادة من هيئات أو جماعات دينية أو قبلية أو من مؤسسة عسكرية أو أمنية أو قضائية، وحماية كافة الحريات والحقوق، وتمكين

(1) Pauline H. Baker. The Dilemma of Democratization in Fragile States. UN Chronicle. Vol. XLVIII No. 4 2011. December 2011. (available at: http://unchronicle.un.org/article/dilemma - democratization - fragile - states) (June 22. 2014).

كل فئات المجتمع من المشاركة السياسية بكافة صورها وتقوية الأحزاب السياسية والمجتمع المدني واستقلال الإعلام ومهنيته، وابتعاد المؤسسات العسكرية والأمنية عن الشأن السياسي.

كما أن عملية بناء نظم حكم ديمقراطية خلال المراحل الانتقالية لا تبدأ بالانتخابات وإنما تنتهي بها. ففي مرحلة التأسيس لابد من الاهتمام بالحد الأدنى الضروري لكل لبنة من لبنات الديمقراطية المشار لها سلفا، فلا يمكن القفز على لبنة منها ظنا بعدم أهميتها أو بأن الوقت كفيل بمعالجتها. كما لابد من الاهتمام بترتيب الأولويات، فلا يمكن وضع دستور مع إقصاء تيار سياسي بالكامل، ولا يمكن عقد انتخابات على أسس دستورية وقانونية مرتبكة أو غير متفق عليها أو مع عدم وجود مؤسسة قضائية مستقلة تماما عن السلطة التنفيذية أو مؤسسة عسكرية مُسيَّسة، ولا يمكن تصور منافسة انتخابية حقيقية قبل التوافق على ضوابط العمل الحزبي والدعاية الانتخابية وتمويل الحملات وغيرها.

ومن الأهمية الإشارة هنا إلى أنه وبرغم أن الانتخابات جزء من الديمقراطية لكنها قد تؤدي إلى صراعات إذا أجريت مبكرا أو على أسس مرتبكة. ولاسيما في الدول التي تعاني من عدم التجانس السكاني أو من

الانقسام الأيديولوجي. فالنظر إلى الديمقراطية على أنها الانتخابات فقط لم يجلب السلام في ساحل العاج والكونغو والسودان. ومن ثم ففي الدول ذات التركيبة السكانية غير المتجانسة، قد تؤدي «الديمقراطية الانتخابية» إلى العنف.[1] وفي نيجيريا تحديدا لم توقف الانتخابات العنف لأسباب عديدة منها طبيعة تنافس النخب السياسية حول القوة السياسية، والطبيعة التعددية العرقية للمجتمع، والحجم الكبير للفساد.[2] وفي أمريكا اللاتينية تزامنت العودة إلى الديمقراطية مع تراجع العنف السياسي ومعالجة المشكلات الخاصة بالرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، وذلك على الرغم من أن العلاقة بين الديمقراطية والعدالة والرفاه علاقة معقدة وبها عوامل كثيرة.[3]

ولهذا فإن دمج كافة الفئات الاجتماعية مهم للغاية في مرحلة

(1) Segun Joshua. “Democracy and Violent Conflicts in Nigeria.” African Research Review. Vol. 7 (3) Serial No. 30. July. 2013. p.325.

(2) Ibid.

(3) Davide Grassi. “Democracy. social welfare and political violence: the case of Latin America.” Journal of International Relations and Development. (24 May 2013).

التحول،[1] وكذا الدور التوافقي الذي تقوم به النخب الديمقراطية في معالجة الصراعات المسلحة وتقديم سلسلة من التنازلات المتبادلة.[2] إن الانتخابات لابد أن يسبقها توافق القوى السياسية عبر الآليات المجربة تاريخيًا (تكتل وطني عابر للأيديولوجيات والانتماءات السياسية، أو مؤتمر وطني جامع، أو مائدة حوار مستديرة وحقيقية)، وليس من خلال انفراد مؤسسة أو فريق واحد، وليس عن طريق الأوزان النسبية الناتجة عن الذهاب المتسرع للانتخابات بدون توافق كما حدث في مصر. والتوافق هنا يكون على أسس الدولة الديمقراطية قبل الذهاب إلى الصناديق وعلى عدم تسييس ما لايجب أن يسيس (الجيش والقضاء والإعلام والدين). وأثبتت الحالات أنه من الصعوبة أن تسقط الشرعية الدستورية الناتجة عن أي آلية – تستند إلى التوافق والمشاركة والرضا المجتمعي – أمام أي قوة قاهرة، أما ما عداها من شرعيات فتكون عُرضة لمخاطر جمة من الداخل والخارج.

وعادة ما تشهد عمليات التحول الديمقراطي الناجحة تركيزًا على هدفٍ استراتيجي واحد، غالبًا ما يكون له علاقة بتغيير جوهر النظام

(1) IDEA. Democracy conflict and Human Security. op. cit.. P 9
(2) Grassi. op. cit.

القديم، على أن يتم بعد هذا فتح الملفات الأخرى الشائكة تدريجيًا على يد حكومة منتخبة تمتلك شرعية شعبية قوية وأدوات دولة فعّالة من برلمان وقضاء ومجالس رقابية وغيرها. ففي جنوب أفريقيا كان الهدف الاستراتيجي هو الحقوق المتساوية والنظام التعددي، وفي أوروبا الشرقية كان التعددية وعدم احتكار حزب واحد للسياسة، وفي أمريكا اللاتينية كان خروج الجيوش من السلطة وبناء حكومات مدنية.

ما حدث في حالات أخرى هو أن يتم بعد تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي استكمال البنيان الديمقراطي وتقوية الديمقراطية تدريجيا حتى يتم تحقيق أهداف أبعد، منها رفع وعي الجماهير، وتعبير الديمقراطية عن الناس وقيمهم وعاداتهم وعقيدتهم، ومساواة الجميع فعلا أمام القانون دون أدنى تمييز وعدم وجود مؤسسات سيادية ولا طوائف وظيفية كما كانت الحال إبان النظام المصري قبل 2011، واشتراك الجميع في تقرير مصيرهم واختيار السياسات التي تحقق مصالح الجميع وليس مصالح فئات محددة، واستفادة كافة فئات المجتمع بلا استثناء من كافة قرارات السلطة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الصراع بين القوى السياسية في حد ذاته ليس هو المشكلة وإنما المشكلة عندما يتطور الصراع إلى

عنف رسمي على يد الحكومة للإبقاء على السلطة بالقوة.[1] وهذا أمر في غاية الخطورة ومتعدد الآثار وتصعب معالجته نظرا لأنه ينزع ثقة الناس في الانتخابات وفي التغيير وفي الديمقراطية، ويدفع قطاعات كبيرة من الشعب –التي لا تريد عودة التسلطية ولكنها أيضا لا تريد العنف وعدم الاستقرار– إلى التطلع إلى حكم رجل قوي يعيد الأمن والاستقرار من وجهة نظرهم.[2]

إن الخطر الأكبر المترتب على الفشل في فهم طبيعة الانتقال ومراحله ومخاطره لا يمكن في ظهور دكتاتور جديد ولا قوى متطرفة، وإنما في الحرب الأهلية وانهيار الدولة أو حدوث انفصال لبعض الأقاليم. والحل شبه الوحيد والسريع لهذا هو تكتل أصحاب المصلحة في الديمقراطية ومأسسة عملية بناء الدولة والتركيز على أركان الديمقراطية وضماناتها عن طريق كتابة دستور ديمقراطي حقيقي، ووضع كافة الضمانات لحماية الحريات وبناء مؤسسات

(1) ولهذا فثمة حاجة إلى آليات لمنع الأزمات وإدارتها ولزرع الثقة والتفاوض والمساومة والمهنية في وضع السياسات، وآليات الإنذار المبكر وبعثات المراقبة وتقارير حقوق الإنسان والمجتمع المدني والميديا والأحزاب والحوارات وقضايا المرأة وغيرها. انظر:

IDEA. Democracy conflict and Human Security. 2006. P 9

(2) Pauline H. Baker. op. cit.

الدولة وتقوية القضاء وأجهزة الرقابة، ثم إجراء الانتخابات، ولا يجب إخضاع هذه الخطوات للمواءمات السياسية. ومن التجارب الناجحة في هذا المقام جنوب أفريقيا وتونس، ففي الحالتين لم يكن هناك تدخل عسكري ولا حرب أهلية ولا عنف سياسي.[1] أما الحالة المصرية بعد 30 يونيو فقد أثبتت الحالة العكسية تقريبا وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقا.

خامسًا: فعالية حركات التغيير العنيفة وغير العنيفة:

وبخصوص الانتقال من أسفل وانهيار أنظمة الحكم بفعل الاحتجاجات الجماهيرية، تشير حالات التغيير السياسي في العقود الأربعة الأخيرة إلى صعود دور حركات التغيير السياسي غير العنيفة، ففي الفترة من 1900 وحتى 2011 رصدت قاعدة البيانات المعروفة باسمNAVCO نجاح هذه الحركات في العقد الأخير في كل من صربيا (2000)، ومدغشقر (2002)، وجورجيا (2003)، وأوكرانيا (2004 – 2005).[2] وقد عالج هذا المشروع نحو 323 حالة منها نحو 100 حالة غير عنيفة، مؤكدا على

(1) Ibid.

(2) See: Erica Chenoweth and Maria J. Stephan. Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict (Columbia University Press. 2011). 6.

أن فرص نجاح حركات التغيير غير العنيفة أكبر من الحركات العنيفة في تحقيق هدفها كليا أو جزئيا. وأشار المشروع إلى أنه بالنسبة لهدف تغيير النظام تحديدا، فإن الحركات غير العنيفة أكثر قربا للنجاح من الحركات العنيفة، وكذلك الحال بالنسبة لهدف الاستقلال وتقرير المصير. أما هدف الانفصال، فقد رصد المشروع أن حركات العنف أكثر فعالية.[1]

ولاشك أن حركات التغيير غير العنيفة تتيح مساحة أكبر للمشاركة، فالحواجز النفسية أمام الجماهير تكون أقل بكثير مقارنة بحالات التغيير العنيف، كما أن توقع الجماهير بأن أعدادًا كبيرة ستشترك في التظاهرات من جانب وعدم وجود تكلفة مرتفعة للمشاركة من جانب آخر يعززان المشاركة.[2] وهذا في حد ذاته ينعكس على نتائج الحراك السلمي واحتمالات النجاح، فكلما ارتفعت أعداد الجماهير المشاركة في الضغط على النظام الشمولي، كلما ارتفعت تكلفة الإبقاء على الوضع الراهن من قِبل النظام من جهة، وارتفعت احتمالات تبديل الولاءات من قِبل أنصار النظام ولا سيما قوات الأمن والجيش من جهة أخرى.[3] أي أن ما أسماه هنتنجتون قانون العدد (أعداد المتظاهرين الرافضين للنظام) يعزز إلى حد

(1) Ibid. 6 - 7.

(2) Ibid. 35.

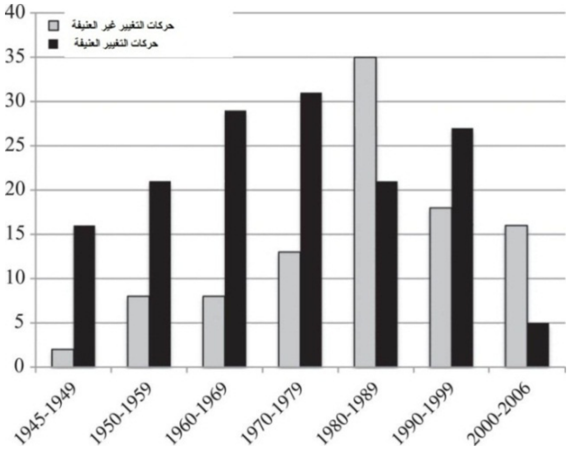
(3) Ibid. 43.

كبير من فرص النجاح في التحول الديمقراطي. وقد حدث هذا في الفلبين وإندونيسيا وجورجيا وأوكرانيا، ثم في تونس ومصر وغيرها.[1]

وكما يوضح الشكل المرفق فإن حركات التغيير العنيفة كانت أكثر شيوعا خلال الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينيات وذلك ضمن فترة الحرب الباردة التي شهدت حروبا بالوكالة بين أتباع القطبين الأمريكي والسوفيتي. ومنذ التحول الديمقراطي في شرق أوروبا تصاعد دور الحركات غير العنيفة في عقد الثمانينيات، وكذلك الحال مع ما أُطلِق عليه «الثورات الملونة» في العقد الأول من الألفية الجديدة. هذا فضلا عن أن أنظمة الحكم الشمولية تجد في قادة حركات التغيير غير العنيفة مفاوضين محتملين مقارنة بقادة حركات العنف، كما حدث في دول أوروبا الشرقية فيما عُرِف بالدائرة المستديرة وفي دول أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية أيضا.[2]

(1) See: Adam Roberts. Timothy Garton Ash. Ibid. and Sharon Erickson Nepstad. Nonviolent Revolutions: Civil Resistance in the Late 20th (Oxford: Oxford University Press. 2011).

(2) See: Michael Burton. Richard Gunther. and John Higley. “Introduction: Elite Transformations and Democratic Regimes.” in John Higley and Richard Gunther. (eds.). Elites and Democratic



شكل (1): مقارنة بين حركات التغيير العنيفة وحركات التغيير غير العنيفة

Source: Chenoweth E. and Lewis O A. «Unpacking nonviolent campaigns: Introducing the NAVCO 2.0 dataset.» Journal of Peace Research 2013; 50:415 - 423.

ومن جهة أخرى، تشير حالات التحول الديمقراطي إلى أن التغيير

consolidation in Latin America and Southern Europe (Cambridge: New York: Cambridge University Press. 1992). And: Juan Linz and Alfred Stepan. “Political Crafting of Democratic Consolidation or Destruction: European and South American Comparisons” in Robert A. Pastor. ed.. Democracy in the Americas: Stopping the Pendulum (New York: Holmes and Meier. 1989). 41 - 60.

الذي يحدث في أعقاب حركات التغيير السلمية يساعد في إيجاد نظم ديمقراطية أكثر استقرارا واستمرارا مقارنة بحركات التغيير العنيفة. والعامل الأساسي هنا هو قدرة قادة التغيير على بناء النظام السياسي البديل بشكل ناجح وحاسم، ويتطلب هذا في واقع الأمر اتفاقا بين قوى التغيير الرئيسة على أمرين أساسيين: أسس النظام السياسي البديل، وخارطة طريق واضحة للوصول إلى هذا الهدف.[1] وقد كان هذان الأمران واضحين في حالات الانتقال الناجحة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، فقد كان هناك توافق على النظام الديمقراطي كنظام بديل، وكان هناك طريق واضح، قصير ومباشر في بعض الحالات - كما في إسبانيا وجنوب أفريقيا مثلا - أو طويل وممتد - كما فى البرازيل وغيرها من دول أمريكا اللاتينية.[2]

وكما كتب هنتنجتون في كتابه «الموجة الثالثة» فإن الانتقال التوافقي غير العنيف يؤدي إلى ديمقراطية أفضل، نظرا لأن الظروف التي يتم فيها التحول أهم من التحول ذاته على نوعية المؤسسات،

(1) انظر: على خليفة الكواري وعبدالفتاح ماضي، "مفهوم الكتلة التاريخية على قاعدة الديمقراطية»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 373 - آذار/ مارس 2010.

(2) عبدالفتاح ماضي، "مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية "، مرجع سابق.

وحسب هنتنجتون فإنه بين عامي 1974 و1990 نجحت حالات التمرد المسلحة في إنهاء نظم الحكم الشمولي في عدة دول منها نيكاراجوا وإثيوبيا وإيران وهايتي ورومانيا وغيرها إلا أنها لم تنجح في إقامة نظم ديمقراطية إلا في رومانيا، فعند هنتنجتون «الحكومات التي قامت على الاعتدال والتسامح تحكم بالاعتدال والتسامح، والحكومات التي تقوم على العنف تحكم بالعنف».[1] لكن وفي المقابل فإن الانتقال العنيف قد يخلق أيضا شعورًا عامًا بكراهية العنف ومن ثم يدفع نحو الالتزام القوي بالديمقراطية.[2]

ولقد كان للسياق العام لعملية التحول الديمقراطي دوره المؤثر هنا، فليست السلمية في حد ذاتها هي سبب النجاح، فثمة حركات سلمية فشلت، وحسب مشروع NAVCO هناك حركة غير عنيفة واحدة من بين كل أربع حركات منذ 1900 فشلت؛ لأسباب كثيرة أهمها عدم القدرة على توسيع قاعدة المشاركة ضد القمع وحرمان النظام من مصادر قوته. ولاسيما المصادر الاقتصادية الاجتماعية والعسكرية بمجرد شعوره بأن هناك خطرا من استمرار النظام، وهذا ما حدث في جنوب أفريقيا

(1) هنتنجتون، الموجة الثالثة، ص 291.

(2) المرجع السابق، ص 364.

وتشيلي والفلبين بدرجات وأشكال مختلفة.[1] كما أن هناك حركة عنيفة واحدة من بين كل أربع حركات عنيفة نجحت بسبب حصولها على دعم خارجي أو دعم شعبي واسع.[2]

وبشكل عام كلما نجحت العملية السياسية في عملية بناء المؤسسات السياسية ووضع أسس دولة القانون والمؤسسات، كلما تراجعت احتمالات اندلاع أعمال العنف أو انزلاق البلاد إلى صراعات أو حروب أهلية. وفي المقابل يؤدي الانسداد السياسي وارتفاع حدة الاستقطابات السياسة إلى تعثر المسار وارتفاع احتمالات تدهور الأوضاع إلى العنف.

ولو عدنا قليلا إلى التاريخ لوجدنا أن الثورات الكبرى نجحت عندما قام الثوار بتغيير نمط ممارسة السلطة وتمكين الجماهير من المشاركة فيها. ففى انجلترا وفرنسا نجحت الموجات الثورية عندما انتقلت السلطة (والتى تعنى ببساطة صنع القرارات والسياسات التى تنظم شئون جميع قطاعات المجتمع بما يحقق المصلحة العامة وأولويات المجتمع) من نمطها القديم إلى نمط جديد تماما، أى عندما انتقلت السلطة من يد فئة صغيرة (كانت تعمل لمصالحها الضيقة) إلى

(1) Chenoweth and Stephan. 43 - 44.

(2) Ibid. 11.

طبقات متعددة من الشعب (التى صارت تعمل لأجل فئات أوسع من المجتمع سياسيا واقتصاديا).[1]

حدث هذا من خلال أمر أساسى هو إقامة المؤسسات التى كانت وظيفتها تقييد سلطة الحكام بالدستور والقانون، وحماية حريات الناس، وتمكينهم من المشاركة. وقد تم ذلك عن طريق قيام هذه المؤسسات بوضع سلسلة طويلة من المحفزات والعقوبات فى شكل قوانين وإجراءات وقيم وآداب عامة. ووظيفة المحفزات هى دفع الحكام والمحكومين إلى الالتزام بالمصلحة العامة للمجتمع والتقيد بالقانون والقضاء على الامتيازات، أما العقوبات فتردع كل من تسول له نفسه الخروج عن مقتضيات الصالح العام أو اختراق القانون أو التربح من الوظيفة العامة. وقد تم هذا الأمر نتيجة صراع طويل، وعادة ما تواجدت جبهتان: واحدة تقاوم التغيير وأخرى تناصره، ولأى تغيير ثمن فى شكل صراعات وحروب أهلية وموجات ثورية متعددة.

وقد تطور الأمر تدريجيا حتى اتضحت معالم النظام السياسى الحديث بخصائصه الرئيسية المشتركة وهى دولة المؤسسات الديمقراطية المدنية المنتخبة، والتى تمكن الشعب من المشاركة فى صنع السياسات

(1) Daron Acemoglu and James A. Robinson. Why Nations Fail: the Origins of Power. Prosperity and Poverty (Profile Books. 2013). 7 - 11.

التى تستهدف الصالح العام، فى ظل حكم القانون والمواطنة وبلا أى امتيازات لطبقة أو فئة، كما صارت سلطة الشعب لا يعلوها نفوذ أى مؤسسة غير منتخبة كالمؤسسات العسكرية والقضائية والدينية. ولا يزال هذا النظام يتطور، فمع سيطرة الشركات الكبرى، تتطلع الشعوب إلى أنماط جديدة من الديمقراطية كالتشاركية والتداولية وغيرها.

ولا شك أن للأطر التاريخية والثقافية والجغرافية أدوار مؤثرة فى تطور الشعوب، لكن هناك دول بدأت من حيث انتهى الإنجليز والفرنسيون وتبنت ذات المؤسسات الديمقراطية دون المرور بثورات وحروب كبرى كما فى شمال أوروبا وكندا واستراليا ونيوزيلندا. وعندما انهارت نظم الحكم المطلق والعسكرى منذ سبعينيات القرن العشرين بجنوب أوروبا ثم بشرق أوروبا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا بنهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات، اختارت دولها نظام المؤسسات الديمقراطية المدنية المنتخبة، مع الأخذ فى الاعتبار أن تفاصيل كل نظام اختلفت من دولة لأخرى حسب الأولويات والتحديات، وأن النظام متطور كما أشرت، فهو ليس كجهاز الحاسب الآلى يُستورد كما هو، وليس صنما غير قابل للتعديل، ولهذا تعمل العقول على تطويره ومعالجة الإشكاليات التى تظهرها الممارسة.

القسم الثاني:
الثورة والعنف في الحالة المصرية

اتسمت الثورة المصرية التي اندلعت في 25 يناير 2011 بعدة أمور، فبعد موجات احتجاج فئوية واجتماعية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة، صار هدف تظاهرات 25 يناير سياسيًا هو تغيير نمط السلطة القائم نحو الحرية والمشاركة والتداول السلمي على السلطة، كما أن المشاركة صارت أكثر تنوعا، إذ جذب الحراك الشعبي مشاركة واسعة من كافة فئات المجتمع ولا سيما من الشباب والنساء والطبقات الوسطى والعاملة، بجانب استفادته من أدوات التواصل الاجتماعي، واستخدامه لوسائل احتجاج سلمية متعددة.

ولم يكن العامل الخارجي في الحالة المصرية عقبة أثناء مرحلة إسقاط رأس النظام التسلطي، فالحراك الشعبي السلمي الذي جذب الملايين إلى الشوارع وسلمية وسائل الاحتجاج نجحت في إيقاف الدور التقليدي للقوى الخارجية الداعمة للنظام القديم ودفعتها دفعا إلى الكف عن تأييدها ولو مؤقتا. أما خلال إدارة المرحلة الانتقالية وبناء النظام البديل، فقد شرعت القوى الخارجية في الدفاع عن مصالحها بطرق مختلفة، وقد ساهم

الاستقطاب السياسي في فتح المجال أمام هذا التدخل الخارجي.[1]

وفيما يتصل بالعنف ومسار الانتقال، فقد ظلت الثورة سلمية في مصر برغم اندلاع بعض أعمال العنف مثل ما عُرف بمعركة الجمل وبعض أعمال الشغب وحرق الأقسام ومقرات الحزب الحاكم، بجانب استخدام البلطجية من قِبل النظام القديم وأنصاره، إلا أنه ومع اشتداد حدة الاستقطاب السياسي وعدم القدرة على ضبط الأمن اندلعت حالات عنف متعددة. بل وظهرت حركات شبابية تدعو للعنف وتمارسه علنا مثل بعض جماعات الألتراس وجماعات «البلاك بلوك».[2] هذا فضلا عن اعتماد الدولة نظامًا قاسيًا لإقصاء وقمع المخالفين لها في الرأي في

(1) انظر في مسألة الخارج والسياسة المصرية: نادية مصطفى ومدحت الليثي، السياسة الخارجية المصري في عام من الانقلاب العسكري: الشرعنة من الخارج وضرب الثورات هو الثمن، مركز الدراسات الحضارية، 2014، (متاح على: http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D984%%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D98%A%D8%A920%%D8%A7%D984%%D8%A7%D986%%D982%%D984%%D8%A7%D8%A8.pdf) (11 أغسطس 2014).

(2) عبدالفتاح ماضي، "مجموعات العنف غير التقليدية.. البلاك بلوك والألتراس نموذجا»، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 14 فبراير 2013، (متاح على: http://studies.aljazeera.net/issues/2013201321493758815121/02/.htm) (7 يونيو 2014).

أعقاب 30 يونيو 2013 بشكل لا مثيل له في التاريخ المصري وذلك على النحو الذي سنعرض له لاحقا.

وربما من المهم الإشارة إلى أنه في دول أخرى يتصارع الناس، وربما يتحاربون، ثم يكون النظام الديمقراطي والارتباط بمعاييره وضوابطه هو الحل. ما حدث عندنا في مصر بعد ثورة 25 يناير هو العكس، فقد رفع الشعب في ثورته شعارات ومطالب ديمقراطية، لكن النخب والقوى السياسية ومؤسسات الدولة فشلت في ترجمة هذه المطالب إلى مؤسسات وأطر قيمية ودستورية وقانونية، وارتكبت العديد من الأخطاء أدت إلى تأزيم الأوضاع واندلاع أعمال عنف بشكل دوري.[1]

(1) ولا شك أن هناك بعض الاختلافات بين الحالة المصرية وغيرها من الحالات العربية فيما يتصل بالعنف ومسار الانتقال. ففي تونس لم يقف الجيش ضد الجماهير الغاضبة وأعلن منذ البداية عدم تدخله في مسار الثورة وانتهى الأمر بخلع الدكتاتور وبدء مرحلة انتقالية قادتها نخب مدنية من الأحزاب المختلفة. لكن ومع الأوضاع الأمنية الصعبة وبعض الاستقطابات السياسية بين التيارين الإسلامي والعلماني صارت الحركات السلفية الجهادية العنيفة التحدي الأبرز في مسار الانتقال هناك، ووصل الأمر إلى حد وصف رئيس الجمهورية بالإلحاد والكفر من قبل البعض. وفي اليمن ساعدت عدة عوامل على دخول البلاد في مرحلة انتقالية اتسمت بقدر من السلمية نتيجة تدخل الخارج، ووجود الحد الأدنى من التوافق الوطني بين قوى التغيير. إلا أن هناك تحديات من حركات مسلحة كحركة الحوثيين وحركة انفصال الجنوب والقاعدة، هذا بالطبع مع عائقين أساسيين آخرين هما أنصار النظام القديم ونفوذ قوى إقليمية ودولية. أما في ليبيا وسوريا،

ويمكننا تناول الحالة المصرية في الانتقال إلى الديمقراطية وأعمال العنف التي شهدها الشارع المصري في مرحلتين؛ المرحلة الأولى التي تبدأ منذ 25 يناير 2011 وتنتهي يوم 30 يونيو 2013، أما المرحلة الثانية فتبدأ من 30 يونيو 2013 وحتى كتابة هذه الورقة في أغسطس 2014. وسنعرض فيما يلي للمرحلتين من حيث المشاهد المختلفة لأعمال العنف، ومن حيث تحليل الأوضاع السياسية المهيئة لهذا العنف وآثارها على مستقبل عملية الانتقال.

المرحلة الأولى: 25 يناير 2011 – 30 يونيو 2013

مشاهد العنف:

شهدت هذه المرحلة الكثير من أعمال العنف بدءًا من حرق مقرات الشرطة واقتحام السجون وأعمال النهب والتدمير أثناء الثورة، مرورا بأحداث العباسية الأولى وأحداث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء وغيرها، وانتهاءً بحرق مقرات حزب الحرية والعدالة وبعض الأحزاب الأخرى. وحسب المبادرة التوثيقية المعروفة باسم (ويكي

فقد تطور الحراك السلمي إلى حرب أهلية ضد القوات المسلحة التابعة للنظام، انتهت في ليبيا بتدخل الخارج لصالح قوى التغيير بعد شهور معدودة ثم اختلاف قوى الثورة ذاتها وانتشار السلاح واختفاء الأمن، أما في سوريا فالحرب مستمرة منذ أكثر من ثلاثة أعوام نظرا لتدخل قوى إقليمية ودولية لصالح النظام حتى الآن.

ثورة) والتابعة للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فقد تم خلال الـ 18 يوم الأولي من الثورة حصر 1077 قتيلا، منهم 866 في أحداث سياسية و17 قتيلا خلال أحداث انفلات أمني و189 قتيلا نتيجة عنف داخل أماكن احتجاز وقتيلين في أعمال إرهابية وقتيلا واحد فى واقعة خرق حظر تجول. ومن هؤلاء 1022 قتيلا مدنيا و49 قتيلا من الشرطة و4 قتلي من الجيش. كما كان من هؤلاء صحفي واحد، و5 قتلي من المسعفين الميدانيين و23 من النساء و108 قتيلا قاصرا دون الـ 18 عامًا و92 طالبًا ثانويًا أو جامعيًا.[1]

ولا شك أن ارتفاع أعداد القتلى في هذه المدة مرده الأساسي إلى اعتماد أجهزة النظام القديم سياسة أمنية قمعية مع المتظاهرين يمكن تلخيصها في اعتماد الحل الأمني لقمع المتظاهرين وتخويفهم من الاستمرار في التظاهر. وقد تضمن هذا الحل الأمني فكرة تجفيف المنابع للحيلولة دون وصول عدد المتظاهرين إلى العدد الذي يصعب معه فض التظاهرات، وذلك من خلال قفل محطات المترو وإغلاق الطرق وحصار التظاهرات واقتحام الميادين، هذا فضلا عن استخدام القوة المفرطة لقمع المتظاهرين، والاستعانة بالبلطجية والخارجين

(1) ويكي ثورة: مبادرة توثيقية للمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (متاح على: http://wikithawra.wordpress.com/aboutwikithawra/) (8 مايو 2014).

عن القانون وعناصر من الأمن المركزي بالزي المدني لمساعدة رجال الشرطة لتفريق المتظاهرين. وظاهرة الاستعانة بالبلطجية ليست ظاهرة جديدة، فقد كان النظام القديم يلجأ لها في تزوير الانتخابات وفض تظاهرات الطلاب منذ سنوات. وبعد اندلاع الثورة وصلت السياسة الأمنية إلى قرار الحاكم العسكري بأن تقوم القوات المسلحة بالتعاون مع جهاز الشرطة بالحفاظ على الأمن وتأمين الممتلكات. وقد سجلت شهادات حية عن انسحاب قوات الشرطة وخلع مجندي الشرطة ملابسهم وهروبهم، مما أدى إلى فراغ أمني حاد.[1]

ولا شك أيضا أن أعمال القمع والعنف من قبل جهاز الشرطة أظهرت وجه النظام السافر لدى جموع أكبر من الجماهير ما أدى إلى دفعها للتظاهر وإقناع فئات جديدة بضرورة إسقاط النظام. لقد صارت الجماهير على قناعة تامة أن هذا التعامل الأمني هو امتداد لسنوات – بل عقود – من السياسة الأمنية المتبعة في عهد مبارك. والتي اعتمدت على طرق مختلفة منها حالة الطوارئ، والقمع المباشر، واستخدام البلطجية، والمحاكم الاستثنائية، وإطلاق يد مباحث أمن الدولة

(1) انظر شهادة أحد لواءات أمن الدولة السابقين وهو اللواء عاصم جنيدي في: عاصم جنيدي، أداء جهاز الشرطة، ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، مارس 2011). 150 – 153.

لتأمين النظام على حساب دورها الأساسي، واختراق القوى السياسية والعمل الأهلي، والإعلان عن تنظيمات إرهابية وهمية، فضلا عن ما يتحدث عنه لواءات شرطة سابقون بخصوص «فساد بعض قيادات وضباط وأفراد الشرطة» و«المعايير غير الواضحة لمد الخدمة»، و«انعدام الثقة» و«اختلال مفهوم العقيدة الشرطية».[1]

أما خلال فترة حكم المجلس العسكري من 11 فبراير 2011 حتي 30 يونيو 2012، فقد رصدت المبادرة التوثيقية 438 قتيلا في 24 محافظة مختلفة، حيث سقط 235 قتيلا في أحداث سياسية و64 قتيلا في أحداث طائفية و14 قتيلا خلال احتجاجات اجتماعية و3 قتلي في تظاهرات عمالية وقتيل واحد لمطالب طلابية و47 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز و37 قتيلا نتيجة استخدام مفرط للقوة و5 قتلي في اعتداءات خارجية و24 قتيلا في أعمال إرهابية و8 قتلي خلال حملات أمنية .ومن بين إجمالي القتلي هناك 406 قتيلا مدنيا و24 قتيلا من الشرطة و8 قتلي من الجيش، وقتيل واحد من المسعفين

(1) انظر أيضا حديث اللواء جنيدي عن هذا الفساد في المرجع السابق، صفحة 157 – 158.
وانظر أيضا: هاني الأعصر، جهاز الشرطة .. تحديد المشكلات ورؤية للإصلاح، 21 أكتوبر 2013 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2013)
(http://acpss.ahramdigital.org.eg/News.aspx?Serial=148).

الميدانيين و9 قتلي من النساء و54 قاصرًا دون الـ18 عاما و53 طالبًا ثانويًا أو جامعيًا.[1]

وخلال فترة حكم الدكتور محمد مرسي من 1 يوليو 2012 حتي 3 يوليو 2013 رصدت المبادرة سقوط 470 قتيلا في 26 محافظة مختلفة. فقد سقط 172 قتيلا في أحداث سياسية و39 قتلي أحداث طائفية و17 قتيلا خلال احتجاجات اجتماعية وقتيل واحد في تظاهرات عمالية و48 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز و48 قتيلا نتيجة استخدام مفرط للقوة و28 قتيلا في أعمال إرهابية و7 قتلي خلال حملات أمنية و110 حالة وفاة نتيجة حوداث إهمال جسيم. ومن بين إجمالي القتلي هناك 399 قتيلًا مدنيًا و52 قتيل شرطة و19 قتيل جيش، وقتيلان صحفيان و9 قتلي من النساء و93 قاصرًا دون الـ18 عامًا و86 طالبا.[2]

ولا شك أن استمرار تدهور الأوضاع الأمنية خلال هاتين الفترتين إنما يرتد إلى عدم تنفيذ أي برامج حقيقية لإصلاح وإعادة تأهيل جهاز الشرطة. فقد ظهرت الكثير من المبادرات الوطنية إلا أن أيًا منها لم يصل

(1) ويكي ثورة، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

إلى مرحلة التنفيذ لغياب الإرادة أو القدرة السياسية.[1] وكما سنوضح في الجزء التالي فقد أدت طريقة إدارة المراحل الانتقالية وانقسام القوى السياسية إلى انشغال هذه القوى عن المسائل ذات الأولوية.

الأوضاع السياسية المهيئة للعنف:

يمكننا تحليل الأوضاع السياسية التي أدت إلى فشل إدارة المرحلة الانتقالية واندلاع مظاهر مختلفة للعنف على النحو التالي:

أولا: التنافس قبل التأسيس: الخطأ الأول الذي ارتكبته القوى السياسية هو تنافسها على تحقيق أجنداتها الحزبية بمجرد سقوط

(1) من هذه المبادرات: المبادرة الوطنية لإعادة بناء الشرطة (http://www.policeforegypt.org/index.php). والمؤتمر المصري: من ملفات الإصلاح المؤسسي، المؤسسة الأمنية (الشرطة) في مصر وتحديات الإصلاح، إعداد اللواء صلاح حافظ، أ/ محمد محمود عبد العال، وأ/ رشا عبد الواحد (القاهرة: مركز الحضارة، (http://hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D984%%D985%%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A920%%D8%A7%D984%%D8%A3%D985%%D986%%D98%A%D8%A9.pdf).

وانظر أيضا: توفيق أكليمندوس، علاج دون بتر: عن إصلاح الأمن في مصر، مبادرة الإصلاح العربي، الأمنقراطيات العربية وإصلاح القطاع الأمني، أيلول / سبتمبر 2012، (متاح على:
http://www.arab - reform.net/sites/default/files/SSR_Egypt_T.Aclimandos_Sep12_Final_Ar.pdf) (6 يونيو 2014).

رأس النظام في 11 فبراير 2011، حيث ساد انطباع عام بين كل القوى السياسية تقريبا أن ما لا يتم الحصول عليه الآن لن يتم الحصول عليه أبدا، ومن ثم تم اعتماد قاعدة التنافس السياسي أثناء مرحلة التأسيس. فمنذ استفتاء مارس 2011، تسابقت القوى السياسية على وضع أجنداتها الحزبية أمام المصلحة الوطنية الجامعة، ولم تتخلص من شكوكها المتبادلة، ثم رتبت كل مواقفها واختياراتها على هذا الأساس. وصارت المباراة صفرية بين فصائل لا تقرأ الواقع جيدا، ولا تفهم سنن الانتقال الديمقراطي، ويتصور كل طرف منها أنه يمتلك الحل وأن منافسه لا يستحق أن يكون في المشهد السياسي. ودخلت البلاد في جدالات عقيمة حول قضايا ليست من صلب النظام السياسي البديل، فتعاظمت المشكلات والأزمات.[1]

ثم تكرر الخطأ عندما تصورت النخب أن الاحتكام إلى صناديق الاقتراع هو الحل، وبعد استفتاء التعديلات الدستورية، جاءت الانتخابات البرلمانية والرئاسية، ثم في استفتاء دستور 2012. ومشكلة هذه الاستحقاقات الانتخابية ليس في مبدأ اللجوء إلى الانتخابات وإنما في اللجوء إلى الانتخابات بشكل متسرع وقبل

(1) عبدالفتاح ماضي، "ثلاثة أسباب أخرى لرفض التعديلات"، موقع الكاتب: (www.abdelfattahmady.net).

الوصول- بأكبر قدر من التوافق والمشاركة- إلى قواعد اللعبة أو التنافس (القوانين والإجراءات المنظمة للانتخابات وضماناتها) كما أشرنا في القسم الأول من هذه الدراسة.

وفي واقع الأمر فقد صَدَرَت معظم قواعد التنافس بإرادة طرف واحد ووسط عراك سياسي وبدون حوار سياسي حقيقي ولا نقاش هادئ. هذ الطرف هو المجلس الأعلى للقوات المسلحة والقوى والشخصيات التي تفاهمت معه أو وثقت فيه خلال هذه الفترة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى الإسلامية والمدنية الأخرى. لم تفهم هذه القوى جميعها أن البناء يتم على "جرف هار" وأن أي قواعد مشوهة يتم زرعها لن تقيم الحد الأدنى المطلوب لدولة القانون والمؤسسات، وإنما -وهذا هو الأخطر - ستعمق الأزمات وتزرع عدم الثقة في نفوس الجماهير فيما يخص المسار الديمقراطي والثورة برمتها. وهذا ما تم، فثغرات قانون الانتخابات البرلمانية وضعف المؤسسة القضائية استخدمتا من قبل خصوم الثورة لحل أول برلمان منتخب.

ولم يكن صحيحا مقارنة البعض لأوضاع مصر (التي كانت تمر بمرحلة انتقالية ولم يتم بعد بناء بقية مؤسسات الدولة وكانت تعيش حالة من الاستقطاب السياسي الحاد) بأوضاع الدول المستقرة ديمقراطيا من

النواحي السياسية والدستورية والقانونية، والتي استقرت فيها ثقافة سياسية تسمح بالاحتكام إلى صناديق الاقتراع لحسم القضايا الكبرى أو الخلافية.

ثانيا: خيارات المجلس العسكري: يرتبط بما سبق خيارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال هذه الفترة. ففي حالات الانتقال الناجحة التي يلعب الجيش فيها دورًا، يقتصر هذا الدور على تسليم السلطة للمدنيين ليديروا المرحلة الانتقالية والتوافق على الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية للبناء، ولا يلجأ فصيل ما إلى تسييس الجيش، لا بالتحالف معه والاستقواء به ضد منافسيه، ولا بدعوته إلى الانقلاب على المؤسسات المنتخبة.

ما حدث في مصر هو العكس تماما من عدة وجوه. فالمجلس الأعلى للقوات المسلحة لم تظهر منه أفعال تثبت أنه فهم ما شهدته مصر من حالة ثورية تستهدف تغيير نمط ممارسة السلطة وتمكين الجماهير والشباب لأجل تحقيق أهداف الثورة في حماية الحريات ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة.

واعتقد البعض خلال تلك الفترة أن الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على خلق التوازن بين القوى السياسية، وبالتالي لا خطورة (على الجيش أو منه) من ترك السلطة للجيش بمفرده. كما اعتقد أعضاء بالمجلس

العسكري أنهم فقط هم الذين لديهم القدرة على التصرف والحكم في ظل مجتمع جُرّفت فيه السياسة لعقود. وربما يكون في هذين الأمرين قدر من الصحة لكن ما كان منتظرا من المجلس العسكري هو قيادة البلاد نحو وضع أسس دولة القانون والمؤسسات الديمقراطية الحقيقية، وهذا لم يتم.

ولقد اختلف المسار السياسي في مصر بعد إسقاط النظام القديم عن مسار الثورات الديمقراطية في أوروبا الشرقية السابق الإشارة إليه، فقد نزع الجيش فتيل الثورة في 11 فبراير 2011 وحمى بقية النظام من الانهيار التام ثم أدار العملية الانتقالية بشكل قوّض مسار الديمقراطية (أو صار أكبر تهديد للديمقراطية كما كتبتMarina Ottaway). بل ويرى Asef Bayat أن الجيش بفرضه اللاعنف أوقف الصراع من أجل الحرية السياسية، والعنف المقصود هنا، عنده، هو استمرار النضال من أجل عدم العودة إلى وسائل ما قبل 25 يناير.[1]

لقد سقط رأس النظام السابق في فترة زمنية قصيرة ثم بدأ الحديث

(1) ينتقد آصف بيات الرواية السائدة للتغيير منذ نهاية الحرب الباردة وهي الرواية الليبرالية عن التغيير السياسي والاجتماعي وخاصة في الشرق الأوسط ومن ثم سادت عبارات مثل المجتمع المدني واللاعنف والإصلاح والتاريخ الذي يتم العودة إليه هو 1989 وليس 1776، 1799، 1919، وفكرة أن العنف مناقض للديمقراطية. انظر:
Bayat. op. cit.

مباشرة عن إصلاح دستوري وسياسي من خلال المؤسسات القائمة وتحت قيادة الجيش نيابة عن الثورة. ولم تمتلك الثورةُ السلطةَ واستمرت مؤسسات وقيم النظام القديم، ولم تستسلم النخب القديمة، ولم تحصل حركة التغيير على دعم خارجي للديمقراطية، كما تم إجراء انتخابات متسرعة. ولهذا لم يحدث تغيير جوهري وبقيت مؤسسات الدولة والشبكات القديمة للقوى التقليدية، كما تم تقديم 1200 شخصًا للمحاكم العسكرية إبان حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وقد بدأت الإخفاقات السياسية للمجلس العسكري من الطريقة التي أديرت بها المرحلة الانتقالية نتيجة ارتباك المسار الذي حدده المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد ساعات من سقوط مبارك. فقد شكل لجنة لتعديل الدستور غير متوازنة في عضويتها (كانت تضم رجال من القضاء ومن أساتذة القانون الدستوري بالجامعات وممثل عن تيار سياسي واحد هو الإخوان المسلمين)، ثم صمم على تمرير التعديلات عبر استفتاء شعبي دون حوار أو نقاش حقيقي، ثم انفرد بإصدار إعلان دستوري وبتعديل القوانين المكملة للدستور. كان هذا أول الأخطاء في إدارة المرحلة الانتقالية وأخطرها، إذ ساهم في زرع الشك وعدم الثقة بين التيارات السياسية.

ولم تفطن جماعة الإخوان المسلمين لهذا الأمر، ورفضت

الاستماع إلى كل النصائح التي قدمت في هذا الشأن، بل والأخطر من كل هذا قادت الجماعة التيار الإسلامي كله تقريبا وراء هذا المسار، فخرجوا جميعا عن الإجماع الوطني الذي كان قائما قبل تشكيل لجنة تعديل الدستور تلك. وللأسف ربط الكثير من الإسلاميين بين تعديل الدستور من جهة وبين بقاء المادة الثانية من الدستور وصد هجوم «علماني» مُتخيَّل على الحياة السياسية في مصر من جهة أخرى، أو هكذا صُورت الأمور لهم.

وواقع الأمر أن خطأ هذا المسار ليس بالأمر الهين، فكما أشرنا في القسم الأول، في معظم تجارب الانتقال الديمقراطي الناجحة لا يتم اللجوء إلى الشعب - إنْ في شكل استفتاءات أو انتخابات - بعد أسابيع من انهيار النظام القديم، ليس لعدم جاهزية قوات الأمن فقط لضبط الأمن في الطرقات واللجان الانتخابية كما تصور البعض آنذاك، وليس لعدم استعداد الأحزاب الجديدة للحشد أو التعبئة كما تصور البعض الآخر، وإنما لسبب آخر أكثر أهمية هو عدم تصدير خلافات النخب إلى الشارع قبل التوافق حولها.[1]

كما أخفق المجلس العسكري في سياسته الأمنية وعرّض البلاد

(1) عبدالفتاح ماضي، "التوافق أولا وليس الدستور أو الانتخابات"، الجزيرة.نت، 23 يونيو 2011.

إلى خطر لا مثيل له من عدة وجوه، فلم يتحقق الأمن للمواطن، وصارت عمليات السطو المسلح يومية تقريبا، بجانب أنه تم استفزاز الناس بعمليات نقل لقيادات الشرطة بلا رؤية محددة، ولم يسهم الإعلام الرسمي إلا فى تأجيج المشاعر واتساع فجوة عدم الثقة بين الناس والشرطة. كما أخفق المجلس فى معالجة ملف المحاكمات ما أدى إلى مزيد من الاحتقان والغضب. ثم امتد الخطر إلى المؤسسة العسكرية بعد إقحام بعض العسكريين فى صدام مع الثوار وسقوط شهداء في أحداث العباسية وماسبيرو ومحمد محمود وفض ميدان التحرير في 17 ديسمبر 2011 وغير ذلك.

هذا فضلا عن أن المجلس العسكري أخفق فى فهم الحالة الثورية التى مرت بها البلاد واختار أن تظهر إلى جانبه حكومات ضعيفة بلا صلاحيات حقيقية، وغير قادرة على التعامل مع المطالب الاجتماعية، ولم يقُم المجلس العسكري بعمليات تطهير حقيقية لأتباع النظام السابق فى مؤسسات الدولة المتورطين في قضايا الفساد، ولهذا لم يشعر الناس أن الثورة وصلت إليهم. فضلا عن أن المجلس اعتاد على اتخاذ القرارات تحت الضغوط الشعبية، وكأنه يقول للناس تظاهروا حتى نلبى لكم مطالبكم.

لكن بعد تغيير قيادة الجيش عقب انتخاب الرئيس المدني، وبعد الاستقطاب الحاد بين القوى السياسية في أعقاب الإعلان الدستوري، استطاعت قيادة الجيش تغيير الصورة السلبية للمؤسسة، حتى صارت هناك قوى سياسية وشخصيات عامة تطالب الجيش بالتدخل من جديد وإقصاء الإخوان على النحو الذي سنعرض له لاحقا.

ثالثا: مواقف القوى السياسية: وهنا يمكن الحديث عن جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المنتخب من جهة، وعن القوى المدنية المعارضة من جهة أخرى. أما جماعة الإخوان المسلمين – وهي أكبر تنظيم سياسي في البلاد – فقد رتبت حساباتها في هذه المرحلة على أساس خطاب إصلاحي غير مصطدم مع مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، وكان لسان حالها يقول للجماعات الثورية أن الثورة انتهت وأن الوقت هو وقت بناء المؤسسات. وكانت المشكلة الأساسية هنا هي انفراد الجماعة، أو تصورها أنها يمكن أن تنفرد، بإدارة المرحلة دون الحاجة إلى شركاء من تيارات أخرى. وبمقارنة الإسلاميين في مصر وإيران عام 1979 يمكن القول أن الإخوان وصلوا إلى السلطة في مصر في وقت كانت الأيديولوجيات في تراجع بشكل عام، وفي وقت لم يمتلكوا لا الرؤية لتغيير ثوري شامل ولا القيادات ولا القوة التي توفرت للإسلاميين في إيران على سبيل المثال. كما لم يمتلك

الإخوان أيضا رؤية أردوغان الإصلاحية ولا قدرات حزبه في تركيا.[1]

وعندما وصل مرشحهم إلى الرئاسة كأول رئيس مدني منتخب، لم يستطع البدء في معالجة الملفات الملحة بشكل علمي وشامل، ولم يكن قادرا على الحكم وإدارة البلاد عبر شراكة وطنية حقيقية أو حتى بطريقة شفافة. ومنذ الأسابيع الأولى لحكمه وقبل أن تتأزم الأمور، ارتكب الرئيس خطأين جوهريين على عكس ما وعد به قبل تنصيبه، وهما عدم اختيار «شخصية وطنية مشهود لها بالكفاءة» في رئاسة الوزراء، وعدم استطاعته تحقيق أكبر قدر من التوافق حول الدستور كما وعد في اتفاق فيرمونت. وبعد تأزم الأمور لم يصل الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس إلى نتائج ملموسة في كل المسائل المطروحة (تعديل الدستور، النائب العام، تغيير رئيس الحكومة).

ولم يكن الرئيس قادرا على – أو راغبا في – جمع القوى السياسية وراءه والاستقواء بها ومشاركتها له في تحمل مسؤولية ملفات الإرث الأسود للعهد السابق وتوزيع العبء على كل الكفاءات الوطنية، بل وانتهى الأمر بعد شهور من حكم البلاد إلى تصاعد المآزق السياسية، فبجانب تدهور المشكلات الاقتصادية وتصاعد الاحتجاجات

(1) Assef Bayat. 60.

الاجتماعية، تأزمت المسألة الأمنية وصارت هناك احتجاجات متصاعدة داخل جهاز الشرطة ذاته، وشهدت البلاد عصيانا مدنيا في منطقة إستراتيجية من البلاد (بورسعيد)، بل وازدادت حدة الاستقطاب السياسي ليصل إلى داخل التيار الإسلامي ذاته.

أما بشأن مسألة وضع الدستور، فقد اعتبر الرئيس المنتخب أن إقرار الدستور سيكفل حل كل الآثار التي نتجت عن الإعلان الدستوري في 22 نوفمبر 2012. وهذا خطأ جسيم لأن مصر في ذلك الوقت كانت في مرحلة انتقالية لا يصلح معها الاحتكام إلى الصناديق لحسم الخلافات السياسية التي تصنعها النخب السياسية، بل إن الاحتكام للناخبين لحل اختلافات القوى السياسية يزيد من الانقسام القائم لأنه يُصدره للشارع فتزداد الأمور سوءا وخاصة في ظل تلك الحالة من السيولة الثورية وفي ظل استقواء النخب بالشارع للضغط على خصومها ودفعها إلى مواجهات قد تؤدي إلى عنف لا يمكن تداركه.

والأخطر من كل هذا هو استمرار الرئيس وحزبه في التقليل من شأن أي تحرك شعبي في الشارع واعتبار أن الوقت كفيل وحده بالقضاء عليه، وحصر الشرعية في الصناديق فقط قبل التوافق على بقية قواعد اللعبة والدستور والقوانين المكملة له. وكان من الأخطاء

أيضا تصور الرئاسة وجماعة الإخوان أنه يمكن الاستناد إلى منطق الأغلبية والمعارضة فقط خلال هذه المراحل الانتقالية وذلك بالرغم من الحالة الثورية القوية الموجودة بالشارع، ومن مقاومة أجهزة كثيرة بالدولة للتغيير وللرئيس.

ومن جهة المعارضة، كان من الخطر أن يتم تصعيد المطالب والذهاب إلى الحد الأقصى دون رؤية متكاملة أو استعداد حقيقي، ودون تقدير لكافة الآثار المحتملة. وكان من الخطر المطالبة بإسقاط الدستور بأكمله، بينما كانت أطراف داخل جبهة الإنقاذ تتحدث عن الاستعداد للانتخابات البرلمانية الوشيكة. وكان من الخطر تصور أنه يمكن العودة إلى نقطة الصفر من جديد، ومن الخطر الانقلاب على شرعية الصناديق، بل وعلى الرئيس المنتخب ذاته.

لقد فشلت القوى المدنية المعارضة للرئيس المنتخب في تقديم بدائل حقيقية وفي النزول إلى الشارع، وارتكبت خطأ جسيما عندما جعلت علاقتها مع الرئيس والإخوان علاقة صفرية. إن الهجوم المبكر على شرعية أول رئيس منتخب كان أول الأخطاء في ظل حالة السيولة السياسية التي كانت قائمة، إذ كان يجب حصر الخلاف مع الرئيس حول سياساته، وكان ينبغي تقديم بدائل محددة بدلا من

النضال لتسجيل المواقف عبر الفضائيات. ثم كان الخطأ القاتل الثاني هو الاحتماء بالجيش وتصور أنه الحل. وفي هذا تسييس للمؤسسة العسكرية لم ينتج عنه في الحالات المماثلة إلا إجهاض المسار الديمقراطي بأكمله.

لا شك أنه كان يجمع أطراف قوى المعارضة خوف مشترك على الدولة الديمقراطية المدنية التي تحتاجها مصر، وكان لدى الكثير منها شكوك من احتمالات إقامة دولة بوصاية دينية تعلو إدارة المؤسسات المنتخبة. لكن أطراف جبهة الإنقاذ التي تشكلت بعد الإعلان الدستوري لم تمتلك لا القدرات التنظيمية ولا المالية التي توفرت لدى التيار الإسلامي، كما أنها لم تكن تسيطر على الشارع، ولا تمتلك تحريكه بأعداد كبيرة. فكان البديل عندهم هو رفض الدستور والمسار بأكمله بل واستدعاء بعضهم الجيش لحسم الخلافات السياسية مع التيار الإسلامي. وكان هذا خطأ قاتلا.

ومن الأخطاء القاتلة للطرفين معا (الحكومة والمعارضة إبان فترة الرئيس المنتخب) اللجوء إلى الشارع وحشد الأنصار لاستعراض القوة أو فرض وجهة نظر معينة، ما أدى إلى أعمال عنف لم يشهد التاريخ المصري الحديث مثيلا لها من قبل، إذ انتشرت جماعات من البلطجية المسلحين

لحرق مقرات جماعة الإخوان وحزبها السياسي ومقرات أحزاب متحالفة معها، بجانب ترويع المواطنين ومحاولات اقتحام فنادق كبرى ومنشآت عامة. كانت هذه طريقة شعبوية في إدارة الأمور سمحت في النهاية بظهور مجموعات عنف غير تقليدية كالبلاك بلوك وغيرها، وأدت أيضا إلى تسييس قطاعات غير مسيسة في الأساس (كالألتراس)، أو ترك العنان للأفكار الشاذة والمتطرفة للظهور (كمحاولات إنشاء كتائب إسلامية)، مع استمرار الحروب الإلكترونية وكتائب تشويه الخصم ونشر الشائعات من أطراف عدة. هذا مع عدم إغفال قيام خصوم الثورة باختراق الصفوف واستخدام البلطجية لبث الفرقة ونشر الفوضى، وبالتالي دفع الجماهير إلى معاداة الثورة والتطلع إلى رجل قوي يحقق - من وجهة نظرهم - الأمن والاستقرار، وهو ما حدث في المرحلة الثانية التي بدأت بإسقاط الرئيس المنتخب بعد أن تدخل وزير الدفاع وعزله عن منصبه ورَسَمَ مسارًا سياسيًا جديدًا في 3 يوليو 2013.

وتمدنا تجارب التحول الديمقراطي بحقيقة مفادها أن فشل السياسيين في التوافق السياسي وإنهاء الاستقطاب يؤدي فعلا إلى تدخل الجيش بشكل مباشر أو غير مباشر لملء الفراغ، ما قد يحقق الأمن لكنه حتما يؤخر عملية الانتقال - إن لم يوقفها لسنوات - . وهناك حالات انتقال فاشلة كان السبب الأساسي لفشلها هو تسييس الجيش واستدعائه لحل خلافات السياسيين.

المرحلة الثانية مابعد 30 يونيو 2013

مشاهد العنف

عانت مصر منذ 30 يونيو 2013 من مشاهد عنف وقمع متعددة ولا مثيل لها في التاريخ المصري الحديث، إذ شهدت البلاد أنماطا متعددة من العنف، كالعنف الرسمي (عمليات قتل من قبل أجهزة الدولة ضد المتظاهرين المعارضين وعمليات التعذيب والاغتصاب، بجانب سجن عشرات الآلاف من المعارضين وعمليات سجن لأطفال وفتيات)، والعنف غير الرسمي (استهداف الشرطة والجيش من قبل المعارضة)، والقتال الأهلي أو شبه الأهلي بين المعارضين والأهالي (أو بين المعارضين ومجموعات مسلحة من البلطجية التي تحركهم جهات معينة)، والقتال الطائفي الذي ظهر كنتيجة للاستقطاب السياسي والحلول الأمنية. بجانب ظهور نمط جديد من العنف يستهدف المنشآت العامة.

هذا فضلا عن وجود مخاطر جمة - ولاسيما في سيناء والنوبة والصعيد - من ظاهرة انتشار السلاح. فلقد وصل حجم تجارة السلاح في مصر - حسب بعض الدراسات الأمنية - إلى نحو 30 مليار جنيه سنويًا بعد ثورة 25 يناير، وهناك تقديرات بانتشار ما بين 10 إلى 15

مليون قطعة سلاح خفيفة ومتوسطة.[1]

وقد واكب هذا عدة أمور لا مثيل لها أيضا، أهمها الأحكام القضائية بإعدام المئات من المعارضين ما فاقم من حدة الاستقطاب السياسي. فضلا عن عمليات التبرير الإعلامية لكل هذه الانتهاكات بحجج واهية على رأسها مقولة «الحرب على الإرهاب»، وتسخير مجموعة من الصحفيين والإعلاميين لشن حملات مكثفة لتبرير عمليات القتل والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، هذا بجانب تأكيد بعض المسؤولين بأنه لا يوجد تعذيب في السجون المصرية![2] بل ولم يكتفِ مدير إدارة العلاقات العامة بوزارة الداخلية بنفي التعذيب والاغتصاب داخل السجون، وإنما أضاف أن «السجون أصبحت الآن فنادق».[3] فضلا عن تكميم الأفواه وتشويه وتخوين كل المدافعين عن حقوق الإنسان أو المنتقدين لانتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان، والقيام بحملة منظمة لتشويه منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية وكافة النشطاء الذين يدافعون عن حقوق الضحايا والمعتقلين واعتقال الصحفيين المصريين والأجانب.

(1) المصري اليوم، 24 فبراير 2014.

(2) المصري اليوم، 24 أبريل 2014.

(3) الوفد، 2 يوليو 2014.

وهذا ما دفع أحد الباحثين المصريين إلى القول «يبدو أن أسوأ ما يلحظه المرء في مسألة التعذيب التي تحدث في مصر هو محاولة تمريرها وشرعنتها في الوعي الجمعي للمواطنين العاديين. وهو ما يبدو جزءًا من استراتيجية أوسع يتبناها نظام 3 يوليو يقوم على خلق حالة من «التطبيع النفسي مع القمع» وذلك من خلال تشكيل رأي عام مساند أو ظهير شعبي مؤيد لمسألة تعذيب المعتقلين باعتبارهم «خطرًا على أمن البلاد وجزءًا من مؤامرة خارجية».[1] كما كتب آخر: [2]

«بقراءة شهادات المُودَعين بالسجون وأماكن الاحتجاز بمصر عن تعرضهم للتعذيب، وبمتابعة تصريحات النفي المتواصل من قيادات وزارة الداخلية، ومسئولي مصلحة السجون، لفت انتباهي ما تضمنته تلك الشهادات من حديثٍ عن أوضاع السجون وأماكن الاحتجاز، وبإلقاء نظرة على قانون السجون ولائحته التنفيذية وعلى القرارات الوزارية الصادرة بشأن كيفية معاملة المسجونين ومعيشتهم، اتضح لي أن مجرد إيداع شخص في مثل هذه الأماكن هو تعذيب في حد ذاته،

(1) خليل العناني، "التعذيب في زمن الثورة"، موقع مدى مصر، 5 مارس 2014 (متاح على www.madamasr.com).

(2) رضا مرعي، "أماكن الاحتجاز تعذيب في حد ذاتها"، موقع مدى مصر، 24 فبراير 2014 (متاح على: www.madamasr.com).

حتى ولو لم يعتدِ عليه أحد وحتى وإن لم يتم كهربته ولا جلده ولا تعليقه كما يحدث».

وفي المقابل، شهدت البلاد عدة عمليات عنف ضد قوات الجيش والشرطة، فبعد عملية رفح الأولى في أغسطس 2012 والتي سقط فيها 16 جنديا من الجيش والشرطة، جاءت عملية رفح الثانية في 19 أغسطس 2013 وراح ضحيتها 25 جنديا من الأمن المركزى، ثم أحداث كمين الريسة بالعريش في 10 أكتوبر 2013 والتي أدت إلى سقوط أربعة من الأمن، وأحداث كمين الصفا والسكرى بالعريش في 15 أغسطس 2013 حيث سقط 7 من الأمن. وواقع الأمر أن المئات من القتلي من رجال الشرطة والجيش قضوا في أعمال عنف استهدفت كمائن الجيش والشرطة ومديريات الأمن ومقرات الأمن الوطني وقوافل مرور حافلات نقل أفراد الجيش في سيناء والصعيد وعدد من المحافظات، مثل عملية الوادى الجديد في يوليو 2014 حيث سقط 21 فردا من قوات حرس الحدود بمدينة الفرافرة.

وبعد ما يزيد عن العام من ترتيبات ما بعد 30 يونيو – 3 يوليو2013، دخلت البلاد في مرحلة جديدة من نمط المواجهة بين الحكومة ومعارضيها. فبجانب العنف الرسمي (من الحكومة ضد

معارضيها) والعنف غير الرسمي (من المعارضين ضد الحكومة)، انتشر في الآونة الأخيرة نمط جديد من العنف هو استهداف المنشآت العامة، مثل حرق محولات الكهرباء وأعمدة شبكات المحمول ومباني حكومية صغيرة وحافلات النقل العام والقطارات، بل واستيلاء متظاهرين على مدرعات تابعة للجيش في بني سويف والسويس في الذكرى الأولى لمجزرة رابعة. وبعد أن استعرض تنظيم أنصار بيت المقدس قوته علنا في صلاة عيد الفطر (أغسطس 2014)، ظهرت مؤخرا مجموعات مسلحة راحت تتوعد الجيش والشرطة علنا (حركة المقاومة الشعبية – مصر، ومجموعة حلوان).

وسنعرض فيما يلي لجانب من التوثيق الذي قامت به عدة مبادرات ومنظمات حقوقية بشأن العنف منذ 30 يونيو 2013.

فحسب مبادرة ويكي ثورة فقد تم حصر 3248 قتيلًا حتي 31 يناير 2014، أي خلال السبعة شهور الأولي فقط من ذلك التاريخ. وشمل هذا الرقم مختلف أنواع الوقائع: 2588 قتيلا في أحداث سياسية، و41 قتيلا خلال أحداث طائفية، و3 قتلى خلال احتجاجات اجتماعية، و80 حالة وفاة داخل أماكن الاحتجاز، و28 قتيلا نتيجة استخدام مفرط للقوة، و281 قتيلا في أعمال إرهابية، و122 قتيلا

خلال حملات أمنية (علي خلفية سياسية)، و105 قتيلا عبر حوادث إهمال جسيم. ومن بين إجمالي القتلي تم حصر 2927 قتيلًا مدنيًا (90.1 ٪) و226 قتيلًا من الشرطة (7٪) و95 قتيلًا من الجيش (2.9 ٪)، و11 صحفيا، و164 قاصرا، و72 سيدة، 299 طالبا.

أما المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر فقد أصدر تقريره بعنوان «تقرير لجنة تقصى الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية» في 17 مارس 2014 مقدرا عدد الضحايا بـ 632 قتيلا بينهم 624 مدنيًّا و8 من رجال الشرطة خلال نحو عشر ساعات، كما سقط 686 قتيلا منهم 622 مدنيا و64 من رجال الشرطة في أعمال العنف التي اندلعت بعد الفض في 23 محافظة حتى 17 أغسطس 2013.[1] وكانت محطة ABC الأمريكية قد نقلت عن رئيس الوزراء في ذلك الحين، حازم الببلاوي، أن ضحايا رابعة كانوا ألف مصري، وأنه لا يشعر بأي تأنيب للضمير حيالهم.[2] وأكد تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان أن الاعتصام كان مسلحا، إذ أنه «بدأ سلميًّا في إطار نزاع سياسي، إلّا أنه وفى وقت

(1) "تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية"، المجلس القومي لحقوق الإنسان، القاهرة، 17 مارس 2014 (متاح على: www.cairolive.com).

(2) تقرير محطة ABC على موقع اليوتيوب (https://www.youtube.com/watch?v=TEi5XfQZEJU).

لاحق... سمحت إدارة الاعتصام لعناصر مسلحة وأفراد مسلحين يعتقد أنهم تابعون لها بالدخول لحرم الاعتصام والتمركز فى مناطق عديدة متفرقة، دون أن تخطر أو تعلم أو تنبّه باقى المعتصمين السلميين الممثلين للأغلبية المشاركة فى الاعتصام».[1]

كما طالب التقرير في توصياته بسبعة أمور، ستة منها موجهة للحكومة، وهي: فتح تحقيق دون إبطاء في كل الأحداث التي تزامنت مع أحداث رابعة، اتخاذ التدابير التشريعية التى تنهى وبشكل قاطع إمكانية استخدام العنف أو الدعوة له كوسيلة للتعبير عن الرأى، التدخل الفورى والعاجل لوقف حملات الكراهية والتحريض على العنف التى تروج لها بعض وسائل الإعلام المحلية، البدء الفورى ودون إبطاء فى إخضاع العناصر الشرطية لعمليات التدريب والتأهيل المستمر، ضرورة تفعيل الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وكافة أشكال المعاملة اللا إنسانية والمهينة، تعويض كل الضحايا الذين سقطوا نتيجة الاشتباكات المسلحة والذين لم يثبت تورطهم فى أعمال عنف أو الدعوة لها، بجانب دعوة كافة القوى السياسية والحكومة إلى ضرورة وقف ونبذ أعمال العنف والعنف المضاد.[2]

(1) تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

وقد شمل هذا التقرير إدانة للمعتصمين وأنصارهم تتجاوز الإدانة التي وُجّهت لقوات الشرطة، فقد اتهم التقرير المعتصمين وأنصارهم بارتكاب الانتهاكات السبعة التالية: القتل خارج إطار القانون - التعذيب واستعمال القسوة لضحايا يعتقد أنهم على علاقة بأجهزة الأمن - الاحتجاز القسرى والقبض غير القانونى من قبل إدارة الاعتصام - استغلال جماعة الإخوان ومؤيديها الأطفال فى الصراعات السياسية مع معارضيهم - حمل المدنين للسلاح داخل الاعتصام - التحريض على العنف والحض على الكراهية - استخدام المدنيين كدروع بشرية من قبل العناصر االمسلحة بالاعتصام. وفي المقابل رصد التقرير وجود خطاب يحرض على العنف والكراهية ضد المعتصمين دون تمييز عبر بعض القنوات الفضائية وبعض وسائل الإعلام.[1] أما الانتهاكات التى تمت أثناء فض الاعتصام - حسب التقرير - ووُجِّهت للشرطة فعددها أربعة، هي: عدم إمهال المعتصمين السلميين فرصة كافية لمغادرة الاعتصام - عدم كفاية الدراسة وعدم تأمين الممر الآمن - انعدام التناسبية في استخدام القوة النارية ضد المعتصمين المسلحين «في بعض الأحيان» - حرمان المصابين من الحصول على الإسعافات اللازمة فى اليوم المحدد لفض الاعتصام.[2]

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

وقد اعتبر تحالف دعم الشرعية هذا التقرير «مزيفا وغير محايد»، مؤكدا أنه وثق مقتل 1282 شخصًا وإصابة 5000 وفقدان 350 شخصًا في أثناء عملية الفض.[1] أما الحكومة فلم تُعِر هذا التقرير أي اعتبار ولم تنفذ أيا من التوصيات الست التي وجهت إليها في التقرير. وهذا أمر تثبته حقيقة أن المجلس أعاد التذكير بتقريره وتوصياته في الذكرى الأولى للفض.[2]

وفي 12 أغسطس 2014 صدر عن منظمة هيومان رايتس ووتش تقرير باسم «حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر»[3] والذي استمر العمل فيه نحو عام كامل من التحقيق في سلوك قوات الأمن تجاه رافضي مسار 30 يونيو – 3 يوليو 2013

(1) الجزيرة مباشر مصر (http://mubasher-misr.aljazeera.net/news/20148141629401439O2.htm).

(2) «القومى لحقوق الإنسان" يذكر بأحداث رابعة العدوية، 11 أغسطس 2014 (متاح على: http://www.nchregypt.org/index.php/media-center/news-arabic/1416-the-national-human-rights-mentions-the-events-of-rabi-a.html)

(3) انظر: "حسب الخطة: مذبحة رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر"، منظمة هيومان رايتس ووتش، 11 أغسطس 2014 (متاح على: http://www.hrw.org/node/128075).

خلال شهري يوليو وأغسطس 2013 فقط. وقد جاء في التقرير أنه تم قتل أكثر من 1150 في 5 وقائع منفصلة من «القتل الجماعي للمتظاهرين»، من ضمنها واقعة فض اعتصام رابعة الذي قتل فيها 870 شخصًا خلال 12 ساعة فقط، منهم 274 جثة عثر عليها في مسجد الإيمان. وقد جاء في التقرير ما يلي:[1]

قيام قوات الجيش والشرطة، على نحو عمدي وممنهج، باستخدام القوة المميتة والمفرطة في عمليات حفظ الأمن، مما أدى إلى مقتل متظاهرين على نطاق لم يسبق له مثيل في مصر.

ويشتمل ما فحصناه من أدلة على تحقيقات في مواقع الأحداث بكل موقع من مواقع التظاهر، أثناء وقوع الاعتداءات على المتظاهرين أو بعدها مباشرة، وعلى مقابلات مع أكثر من 200 من الشهود وبينهم متظاهرون وأطباء وعاملون آخرون بالحقل الطبي وصحفيون ومحامون وسكان لمناطق الأحداث، وعلى مراجعة للأدلة المادية ولساعات من مقاطع الفيديو وتصريحات مسؤولين عموم. وعلى هذا الأساس تخلص هيومن رايتس ووتش إلى أن عمليات القتل لم تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها ترقى على الأرجح إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، بالنظر إلى اتساع نطاقها وطبيعتها الممنهجة،

(1) المرجع السابق.

وكذلك إلى الأدلة التي توحي بأن عمليات القتل كانت جزءًا من سياسة تقضي بالاعتداء على الأشخاص العزل على أسس سياسية. وبينما تشير أدلة كذلك إلى أن بعض المتظاهرين استخدموا الأسلحة النارية في العديد من تلك المظاهرات، فقد تمكنت هيومن رايتس ووتش من التأكد من استخدام المتظاهرين لهذه الأسلحة في عدد قليل من الوقائع، وهو ما لا يبرر الاعتداءات المميتة، غير المتناسبة، التي تمت عن سبق إصرار وترصد، على متظاهرين سلميين في أغلبيتهم الساحقة.

وقعت أخطر وقائع القتل الجماعي للمتظاهرين يوم 14 أغسطس/ آب، حين قامت قوات الأمن بسحق الاعتصام الكبير المؤيد لمرسي في منطقة رابعة العدوية بحي مدينة نصر شرقي القاهرة. قام أفراد الشرطة والجيش، باستخدام ناقلات الأفراد المدرعة، والجرافات، وقوات برية وقناصة، بالاعتداء على مخيم الاعتصام المرتجل حيث كان متظاهرون، وبينهم سيدات وأطفال، قد خيموا لما يزيد على 45 يومًا، وفتحوا النيران على المتظاهرين فقتلوا ما لا يقل عن 817 شخصًا، وأكثر من ألف على الأرجح.

وأدى الاستخدام المتعمد، عديم التمييز للقوة المميتة إلى واحدة من كبرى وقائع قتل المتظاهرين في العالم في يوم واحد، في التاريخ الحديث. وعلى سبيل المقارنة، تشير تقديرات ذات مصداقية إلى أن القوات الحكومية الصينية قتلت400 – 800 من المتظاهرين على

مدار فترة 24 ساعة في مذبحة ميدان «تيانانمين“ يومي 3 و4 يونيو/ حزيران 1989، وقتلت القوات الأوزبكية أعدادًا مماثلة تقريبا في يوم واحد أثناء مذبحة ”أنديجان“ عام 2005.

وفي الساعات المبكرة من بعد الظهر (يوم 14 أغسطس 2013)، عقب استراحة وجيزة في منتصف النهار خفت فيها شدة النيران، كثفت قوات الأمن من نيرانها في زحفها النهائي على قلب الاعتصام. قتلت قوات الأمن الكثير من المتظاهرين في تلك الساعات الأخيرة، في غياب أية حماية لأي جزء من المنطقة من النيران واسعة النطاق. وفي نحو الساعة 5:30 مساءً كانت الشرطة قد طوقت المتظاهرين الباقين حول مسجد رابعة العدوية والمستشفى، الموجودين قرب مركز الاعتصام، ثم استولت على المستشفى بالقوة. وعند تلك اللحظة أمرت غالبية الأشخاص المتبقين بالخروج، ومن بينهم أطباء، مع تعليمات بترك الجثث والمصابين خلفهم. ومع مغادرة آخر المتظاهرين لمنطقة الاعتصام، اندلعت حرائق بالمنصة المقامة في مركز الاعتصام، والمستشفى الميداني، والمسجد، وبالطابق الأول من مستشفى رابعة. وتوحي الأدلة بقوة بأن الشرطة تعمدت إشعال تلك الحرائق. احتجزت قوات الأمن أكثر من800 متظاهرًا على مدار اليوم، واعتدت على بعضهم بالضرب والتعذيب، وفي بعض الحالات قامت بإعدامهم ميدانيا، بحسب ستة شهود.

وجاء في التقرير أيضا أنه «سبقت عمليات فض الاعتصامين في رابعة والنهضة، وتلتها، وقائع أخرى من القتل الجماعي للمتظاهرين، ففي يوليو/ تموز وأغسطس/ آب، فيما كان متظاهرون ينظمون مسيرات في أنحاء القاهرة ردًا على خلع الجيش لحكومة مرسي، قامت قوات الأمن مرارًا باستخدام القوة المفرطة في الرد على المظاهرات، وقتلت عمدًا ودون تمييز ما لا يقل عن 281 متظاهرًا في وقائع مختلفة، منفصلة عن عمليات الفض في 14 أغسطس/ آب، وذلك بين 5 يوليو/ تموز و17 أغسطس/ آب 2013.»[1]

وتضم بقية وقائع القتل تلك قتلى فض اعتصام النهضة يوم 14 أغسطس وعددهم 87، بالإضافة إلى واقعة تمت في 5 يوليو، قتل فيها ما لا يقل عن 5 متظاهرين من الذين تجمعوا أمام مقر الحرس الجمهوري، وأخرى في 8 يوليو، قامت وحدات من الجيش بفتح النيران على حشود من مؤيدي مرسي المشاركين في اعتصام سلمي أمام مقر الحرس الجمهوري نفسه، فقتلت 61 متظاهرًا وفق مصلحة الطب الشرعي. وفي 27 يوليو، بعد ساعات من تظاهرات التفويض تم قتل 95 متظاهرًا، "لإيقاف مسيرة لبضع مئات من مؤيدي الإخوان الخارجين من اعتصام

(1) المرجع السابق.

رابعة إلى طريق النصر في اتجاه كوبري 6 أكتوبر".[1] وجاء في التقرير أنه «وعلى مدار ما لا يقل عن 6 ساعات، قامت الشرطة بالاشتراك مع مسلحين بثياب مدنية يتحركون بالتنسيق مع قوات الأمن، قامت بإطلاق النار وقتل 95 متظاهرًا، بحسب مصلحة الطب الشرعي.»[2]

وفي 16 أغسطس، أضاف التقرير «فتح رجال شرطة قسم الأزبكية، بحي العباسية في وسط القاهرة، فتحوا النار على مئات المتظاهرين الذين كانوا قد تجمعوا عقب صلاة الجمعة كجزء من «يوم للغضب» دعا إليه مؤيدو الإخوان المسلمين احتجاجًا على فض الاعتصامين وخلع مرسي. وفي سياق الساعات الست التالية قتل ما لا يقل عن 120 متظاهرًا وشرطيًا واحدًا، وفق مصلحة الطب الشرعي."[3]

وأكد التقرير أيضا رفض الحكومة إتاحة أية معلومات تقريبًا عن عمليات الفض، وتضمن التقرير نص الرسائل التي أرسلت للمسؤولين المصريين (وزراء الدفاع والخارجية والداخلية والنائب العام) لطلب المساعدة في إطار بحث المنظمة بشأن مصادمات صيف 2013 بين قوات الأمن والمتظاهرين في مصر.

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

وأكدت المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش «سارة ليا ويتسن» أن لجنة تقصي الحقائق الحكومية حول فض رابعة لم تكن محايدة رغم اعترافها بمقتل مئات المتظاهرين، وأن الأمن لم يترك للمتظاهرين ممرات آمنة حقيقية أثناء عملية فض الاعتصام، ولم يمنح الوقت الكافي للمتظاهرين للخروج من الاعتصام، وأن كافة مبررات الحكومة لفض الاعتصام لم تكن مقنعة، وأن الإعلام الحكومي ساهم في الأمر بالتأجيج ضد الإخوان، وأضافت أن «هناك المئات من جماعة الإخوان المسلمين محتجزين بلا تهمة في ظل قضاء غير عادل.“ [1]وقالت أنه كان ”هناك وعود لرجال الشرطة المشاركين في المجزرة بعدم معاقبتهم، بل وتم ترقية

(1) موقع مصر العربية، 12 أغسطس 2014 (متاح على: http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D984%%D8%AD%D98%A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D98%4%D8%B3%D98%A%D8%A7%D8%B3%D98%A%D8%A9330129-%/D8%AA%D982%%D8%B1%D98%A%D8%B1-%D987%%D98%A%D988%%D985%%D8%A7%D986-%%D8%B1%D8%A7%D98%A%D8%AA%D8%B3-%D988%%D988%%D8%AA%D8%B4-%D981%%D98%A-%D986%%D982%%D8%A7%D8%B7)

بعضهم، ومن تم معاقبتهم هم المتظاهرون"، وطالبت "المجتمع الدولي والولايات المتحدة بوقف دعم الحكومة المصرية حتى يتم التحقيق في الأمر".[1]

ولا شك أن صدور هذا التقرير يعد سابقة لا مثيل لها، فلأول مرة تتحدث منظمة حقوقية دولية عن أعمال للحكومة المصرية، قائلة "إن عمليات القتل لم تشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب، بل إنها ترقى على الأرجح إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية، بالنظر إلى اتساع نطاقها وطبيعتها الممنهجة، وكذلك إلى الأدلة التي توحي بأن عمليات القتل كانت جزءًا من سياسة تقضي بالاعتداء على الأشخاص العزل على أسس سياسية".[2] ولأول مرة يتم تحديد أسماء مسؤولين مصريين والمطالبهم بسؤالهم جنائيًا، ومطالبة الدول الأعضاء بالأمم المتحدة – من خلال المجلس الأممي لحقوق الإنسان – بتشكيل لجنة دولية لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن أعمال القتل الجماعي للمتظاهرين منذ 30 يونيو 2013.

كما أصدرت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية تقريرا باسم

(1) المرجع السابق.

(2) حسب الخطة، مرجع سابق.

«أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013»[1] وهو يغطي الفترة من 30 يونيو حتى 17 أغسطس 2013. وقد وثق التقرير عددا من أحداث العنف السياسي التي شهدتها مصر خلال الأسابيع التي سبقت وتلت عزل الرئيس محمد مرسي في يوليو 2013. وأكد التقرير على مسئولية الدولة الأساسية عن انتهاكات حقوق الإنسان في تلك الفترة، سواء من خلال المشاركة المباشرة لقوات الأمن في هذه الانتهاكات أو لامتناعها وتقصيرها عن حماية أرواح وممتلكات المواطنين من اعتداءات أطراف غير رسمية عليهم. كما أشار التقرير أيضا إلى أحداث عنف ارتكبها أعضاء وأنصار جماعة الإخوان المسلمين من خلال تورطهم في عنف مباشر ضد منشآت عامة أو خاصة، أو لتوظيفهم خطابًا يحض على الكراهية والتمييز الطائفي.[2]

وتحدث التقرير عن ضحايا فض اعتصام رابعة خلال مدة 11 ساعة على الأقل، "يتراوح ما بين 499 (وفقًا لمصلحة الطب الشرعي) و932 وفقًا لبيانات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو الرقم

---

(1) أسابيع القتل: عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013»، (متاح على: http: / /eipr.org /sites /default /files / reports /pdf /weeks_of_killing_ara.pdf).

(2) المرجع السابق.

الأكثر دقة، ويقترب من تقدير رئيس الوزراء السابق حازم الببلاوي الذي تحدث في الإعلام بصورة تقريبية عن ألف قتيل". وفي ميدان النهضة قدر التقرير أن الفض استغرق نحو ساعتين وأسفر عن وفاة 87 شخصًا.[1]

وجاء بالتقرير أن قوات الأمن "فشلت في التخطيط لعملية فض الاعتصام بغية تقليل حجم الخسائر البشرية، وأنزلت عقابًا جماعيًّا على كل من تواجد داخل منطقة الاعتصام وبخاصة بعد أن قام عدد قليل – في أغلب التقديرات – من المعتصمين باستخدام الرصاص وتبادل النيران مع الشرطة"،[2] وأن «قوات الأمن استخدمت القوة المميتة بغير وجه حق في أكثر من حالة واستهدفت عددا كبيرا من المعتصمين دون دليل على وجود سلاح معهم، ولم تكن هناك معظم الوقت مخارج آمنة فعليا تحمي المعتصمين الراغبين في مغادرة المكان دون التعرض لمحاولات سكان المباني المجاورة البطش بهم.»[3] وجاء بالتقرير أيضا:[4]

أن عددًا من المعتصمين استخدموا الطوب والزجاجات الحارقة والأسلحة البدائية (المقاريط)، وأن عددًا أقل استخدم الذخيرة الحية وأطلق

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

(4) المرجع السابق.

منها على قوات الشرطة ونجح في إسقاط عددٍ من القتلى في صفوف الشرطة، إلا أن الواضح من شهادات شهود العيان والصحفيين وبمقارنة عدد الضحايا من الجانبين أن الأغلبية العظمى من المعتصمين كانوا من العزل، وأن اعتصام رابعة -تحديدًا - لم يكن اعتصامًا مسلحًا على الطريقة التي كان عليها اعتصام النهضة، كما أن تصريح وزارة الداخلية الرسمي، الذي قالت فيه إن قوات الشرطة عثرت على عشر قطع من السلاح الآلي و29 بندقية خرطوش يؤكد أن التعامل مع اعتصام رابعة لم يتطلب هذه الدرجة من التدخل العنيف والاستخدام المفرط للقوة المميتة.» وأكد التقرير أن هناك مقاطع فيديو لعملية الفض تظهر أن عددًا من القتلى لم يكن يشكل أي تهديد على الإطلاق، وأن «إطلاق الرصاص بصورة عشوائية لفترات طويلة من جانب قوات الشرطة أسقط الكثير من الأبرياء، كان بعضهم في أثناء محاولته الهرب أو الاختباء.

كما تحدث التقرير عن نمطين آخرين من أنماط ممارسة العنف، هما «العنف الأهلي» و«العنف الطائفي». حيث أدى العنف الأهلي بين مؤيدين ومعارضين للحكومة أو ما عرف بعنف الأهالي أو عنف البلطجية -أي الذي يتم حسب التقرير بين «مجموعات مدنية غير ذات صفة رسمية، سواء كانت منظمة كتشكيلات ما يعرف «بالبلطجية» المأجورين، أو منتمية إلى تيار سياسي، أو غير منظمة»- إلى مقتل العشرات وجرح المئات. فخلال الفترة من 30 يونيو إلى 5 يوليو 2013، رصد التقرير سقوط 53

شخصًا وإصابة المئات، مع غياب شبه تام لأجهزة الدولة مما فاقم من هذا العنف.[1] ومن الوقائع التي سجلها التقرير أحداث المقطم (30 يونيو) أو ما عرف باسم «اشتباكات مكتب الإرشاد»، والتي استمرت لأكثر من 16 ساعة، وانتهت بمقتل سبعة أشخاص وإصابة 31 شخصًا، وكذا أحداث منطقة بين السرايات (2 يوليو) والتي استمرت حوالي 18 ساعة وانتهت بمقتل 25 شخصًا وإصابة آخرين، وهناك أحداث سيدي جابر (5 يوليو) والتي استمرت 9 ساعات ونتج عنها مقتل ستة عشر شخصًا، وأحداث المنيل (5 يوليو) واستمرت نحو عشر ساعات، وانتهت بمقتل أربعة أشخاص على الأقل وإصابة أكثر من مائة شخص. كما رصد التقرير ضحايا أحداث المنصورة (19 يوليو) التي أودت بحياة 4 فتيات، وأحداث المنصة وطريق النصر (27 يوليو) التي أدت إلى مقتل 91 شخصًا على الأقل. وقد أشار التقرير إلى تطور شكل المواجهات التى تمت بين الأطراف وتنوع السلاح المستخدم وخطورته، إذ أشار إلى «معارك شوارع» وإلى استخدام أسلحة بيضاء وزجاجات حارقة وأسلحة نارية بدائية الصنع وأسلحة آلية، واستخدام الرصاص الحي في قلب الأحياء السكنية وفي وضح النهار.[2]

وبجانب أحداث الفض، وثق التقرير أحداث العنف بين أجهزة

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

الدولة والمتظاهرين المعارضين، ووصف سلوك الدولة بالقوة المفرطة والعنف غير المبرر. وهنا رصد التقرير أحداث الحرس الجمهوري (8 يوليو) ومقتل نحو 61 مدنيًّا وثلاثة من الأمن، ومظاهرات 26 يوليو المعروفة باسم «جمعة التفويض» وسقوط ضحايا في مناطق مختلفة نتج عنها 16 قتيلا في الإسكندرية، وفي الأيام التالية لجمعة التفويض، سقط نحو 91 على الأقل بالإضافة إلى شرطي واحد.[1]

أما العنف الطائفي، فقد رصد التقرير تصاعد خطابات التحريض من قِبل تحالف دعم الشرعية الداعم للرئيس مرسي "ضد قيادات كنسية وروحية قبطية"، ورصد التقرير قيام أنصار مرسي في تظاهراتهم في عدة محافظات "بكتابة عبارات عدائية أو مسيئة للمسيحيين والقيادات الدينية، وذلك على جدران الكنائس ومنازل وممتلكات مواطنين أقباط. اكتملت تلك الدائرة بوقوع اعتداءات على المؤسسات الدينية وممتلكات الأقباط في عدة محافظات، خصوصًا محافظة المنيا".[2] وأضاف التقرير أنه بعد فض رابعة شهدت البلاد «موجة من العنف الطائفي وأعمال انتقام غير مسبوقة ضد الأقباط، وذلك في عدد كبير من المحافظات، وبنمط سائد من الاعتداءات، يبدأ بتوجه مسيرات ترفع شعارات مؤيدة للرئيس المعزول إلى كنائس أو

(1) المرجع السابق.

(2) المرجع السابق.

ممتلكات لمواطنين أقباط وتنتهي عادة إما بإحراق كامل لهذه المنشآت أو نهبها أو إتلاف أجزاء منها. ويحدث ذلك عادة في ظل غياب شبه كامل لقوات الأمن أو قوات الإطفاء والحماية المدنية أو القوات المسلحة. وفى بعض الحالات تصدى المواطنون من المسلمين والأقباط بأنفسهم لهذه الاعتداءات عن طريق تشكيل لجان شعبية لحماية الكنائس».[1]

وحسب التقرير فإن الأسابيع الستة بين عزل مرسي وصباح يوم فض اعتصام رابعة، شهد قتل 9 مسيحيين في عدة أماكن بمحافظات عدة، منها قرية دلجا بمحافظة المنيا وقرية نجع حسان بمحافظة الأقصر، ومحافظة شمال سيناء، وفي سوهاج والقاهرة. كما تعرضت 43 كنيسة لاعتداءات مختلفة، من بينها 27 كنيسة نهبت وحرقت بالكامل، بجانب الاعتداء على 7 مدارس و6 جمعيات مسيحية، وحرق 7 مبانٍ خدمية وعلى 10 منازل لرجال دين مسيحيين. وأكد التقرير أن أداء أجهزة الأمن تجاه هذه الاعتداءات اتسم "بالبطء والفشل معًا، حيث فشلت في الحيطة والتدخل الوقائي قبل وقوع الأحداث لاسيما في ظل الإشارات المختلفة للتوتر الطائفي واكتساب خطاب التحريض ضد الأقباط أرضية عند أنصار الجماعات الإسلامية، ثم فشلت هذه الأجهزة في التدخل السريع لمنع

(1) المرجع السابق.

تفاقم هذه الأحداث، وتأخرت في تلبية استغاثات المواطنين". [1]

وبشأن التعذيب والاعتقالات، أشارت تقارير منظمة العفو الدولية إلى اعتقال آلاف الأشخاص، ونقلت تقديرات رسمية نشرتها «وكالة أسوشييتد برس» في مارس 2014 اعتقال ما لا يقل عن 16.000 شخصًا منذ 30 يونيو، كما نقلت عن ويكي ثورة اعتقال 40.000 شخصًا بين يوليو 2013 ومنتصف مايو 2014. كما رصدت منظمة العفو "انتشار ممارسة التعذيب والاختفاء القسري في مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة والجيش". وأوردت تقارير المنظمة شهادات لحالات اغتصاب مقززة. كما رصدت المنظمة وفاة ما لا يقل عن 80 معتقلًا في الحجز منذ 3 يوليو 2013، واعتقالات تعسفية ومحاكمات جائرة مع ما أسمته المنظمة معاناة نظام العدالة الجنائي المصري من "نكسات هائلة على مدار السنة الماضية، بالنظر إلى صدور أحكام قضائية على خلفية سياسية، وأحكام جماعية بالإعدام (نحو 1.247 حالة) في محاكمات عانت الكثير من الثغرات كإصدار أحكام بالإعدام على المدعى عليهم عقب جلسة استماع واحدة، أو عدم حضور المتهمين ومنع المحامين تقديم دفوعهم أو استجواب الشهود. هذا فضلا عن صدور أحكام إعدام ضد فتيان لم يبلغوا سن الثامنة عشرة، وأحكام قاسية ضد فتيات

(1) المرجع السابق.

قاصرات. وهذا ما دفع نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية إلى القول إن "قوات أمن الدولة المصرية السيئة السمعة - المعروفة حاليًا باسم الأمن الوطني - قد عادت وتعمل بكامل طاقتها، حيث تطبق أساليب التعذيب وإساءة المعاملة نفسها التي ظلت تستخدم في أحلك ساعات حقبة مبارك"، وأنه "يومًا إثر يوم، تطفو على السطح روايات تثير الفزع، بينما تنكر السلطات على نحو مثير للدهشة وجود أي انتهاك، وتذهب إلى حد وصف السجون المصرية بأنها فنادق".[1]

أما المركز العربي الأفريقي للحريات وحقوق الانسان فقد قام في 13 أغسطس 2013 بتوثيق عمليات تعذيب بالدور الرابع بمديرية الأمن بالإسكندرية ضد معارضين للنظام الحاكم، ونشر المركز مقاطع فيديو يظهر فيها ضباط وأمناء شرطة يقومون بتعذيب مواطنين باستخدام وسائل تعذيب مختلفة، منها الصعق بالكهرباء والتعليق على شكل الذبيحة، والجلد، وتجريد المواطنين من ملابسهم، والاعتداءات الجنسية باستخدام

---

(1) مصر: تفشي التعذيب والقبض والاعتقال التعسفيين مؤشر على تراجع كارثي لحقوق الإنسان بعد عام على عزل مرسي، منظمة العفو الدولية، 3 يوليو 2014.
(متاح على:- http: / /www.amnesty.org /ar /news /egypt anniversary – morsi – ousting – 2014 – 07 – 02).

العصي، وإجبار المواطنين على الإدلاء باعترافات كاذبة، وغيرها.[1]

الأوضاع السياسية المهيئة للعنف:

ارتبط تصاعد العنف السياسي في أعقاب إيقاف مسيرة التحول الديمقراطي في 30 يونيو بالكثير من الأوضاع السياسية التي هيئت المجال السياسي لمزيد من الاستقطاب ولتصاعد أعمال العنف. ويمكننا تناول هذه الأوضاع بالعرض والتحليل على النحو التالي.

المسار السياسي:

الملمح الأول في المسار السياسي الجديد كان تسييس المؤسسة العسكرية، واستدعاءها من قبل فريق سياسي لإقصاء الفريق الثاني، وتدخل المؤسسة العسكرية لملء الفراغ الناتج عن صراعات القوى السياسية. ومن الناحية النظرية كان من الممكن على المؤسسة العسكرية أن تدفع الطرفين المتصارعين إلى طاولة حوار وطنية ورعاية مصالحة سياسية شاملة. لكن هذا لم يحدث واصطف الجيش مع القوى المدنية ضد التيار الإسلامي، ورَسَمَ مسارًا سياسيًا بدون الإسلاميين، واعتمد سياسة إقصائية حاسمة تجاه حركة الإخوان

(1) انظر موقع المركز على الفيس بوك (https: / /www.facebook.com / Araby.african.center).

المسلمين وحلفائها.

ولا شك أن هناك خطورة كبرى من انشغال الجيش عن مهامه الأساسية وتورطه في السياسة، وذلك على مسيرة التحول الديمقراطي من جهة، وعلى الأمن القومي المصري والعربي من جهة أخرى. إن الحكومات العسكرية المباشرة (أو العسكرية بواجهات مدنية) تكاد تنقرض في العالم الثالث الآن، وما تبقى منها إلا بضعة أنظمة في دول صغيرة وفقيرة وشبه محاصرة. أما ما هو شائع ومطلوب الآن فهو إخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية المنتخبة بآليات ووسائل متدرجة تؤدي في النهاية إلى تقوية الجيش والديمقراطية معا. وكما أشرنا من قبل لا يجب أبدا تصور أن الديمقراطية تمثل خطرا على الجيش، بل على العكس تماما. والأمثلة هنا تضم دولا صارت جيوشها أقوى بعد تحولها إلى الديمقراطية، مثل إسبانيا والبرازيل وجنوب أفريقيا والأرجنتين وكوريا الجنوبية وفنزويلا وغيرها.

أما الملمح الثاني لهذا المسار فهو طريقة التعامل مع أخطاء الإخوان السياسية. فبجانب أن كل القوى السياسية أخطأت بما في ذلك المجلس العسكري، فقد كان من الخطأ محاسبة التيار الإسلامي بأكمله وتحميله أخطاء المرحلة الانتقالية بالكامل. ففي هذا تعميم أدى إلى كوارث

سياسية واقتصادية واجتماعية، وأهم هذه الكوارث دفْع الكثير من الشباب إلى التخلي عن العمل السياسي السلمي واعتماد العنف وسيلة للثأر والانتقام. كما أن اعتماد الحل الأمني في التعامل مع الأزمة لم يحقق نتائجه فالدم لا يجلب إلا الدم. وتجارب تركيا والجزائر وليبيا مهمة للغاية، ففي كل هذه الحالات ضُرب التيار الإسلامي بقوة لكنه ظل قائما بل وعاد في بعضها وبقوة بعد دفع ثمن كبير.

وليس من الصواب القياس على ما تم في التسعينيات، فالقضاء على الحركات العنيفة وقتذاك كان له ظروف مختلفة تماما. فتلك الحركات كانت حركات سرية وبدون قاعدة شعبية بخلاف الإخوان المسلمين والقوى المتحالفة معهم. والتيار الإسلامي على وجه التحديد له قاعدة شعبية قوية برغم كل ما حدث ولو تركت أمامه الميادين ووقفت قوات الأمن على الحياد ستظهر هذه القاعدة الشعبية. كما أنه لو أجريت انتخابات ديمقراطية حقيقية سيحصد هذا التيار جزءا لا بأس به من الأصوات برغم كل ما جرى.

وواقع الأمر أن تصور أنه يمكن لمسار سياسي أن ينجح في إقصاء تيار بالكامل لم يحدث من قبل في أي مكان. فلم يحدث، مثلا، أن قضى اليساريون على اليمينيين ولا اليمينيون على اليساريين في أي دولة في

العالم. وكل ما يترتب على محاولات إقصاء الخصم هو الدخول في حروب أهلية أو صراعات سياسية حادة. وكل الحروب الأهلية هي في واقع الأمر نتيجة محاولات طرف إقصاء طرف آخر. كما حدث في دول كثيرة منها السلفادور وزائير والسودان والصومال وإندونيسيا والكونغو ولبنان وموزمبيق وأنغولا وسيرلانكا ورواندا وكولومبيا وجواتيمالا والجزائر والفلبين ولبنان وبنغلاديش وغيرها.[1]

وفي كل الحروب الأهلية لم يختفِ التيار الذي استُهدِف أبدا برغم تصور كل طرف أنه سيقضي على الآخر. وفي بعض الحالات يصبح للذي استُهدف دولة مستقلة كما في جنوب السودان وشرق إندونيسيا وغيرها. وعادة ما تؤدي الحروب الأهلية إما إلى تقسيم الجيوش أو تدميرها بالكامل. بل وقد تنتهي، في كثير من الحالات، إلى التقسيم، أو تدخل الخارج، أو الأمرين معا. بجانب تراجع اقتصاديات هذه الدول عشرات السنين إلى الوراء.

وفي كثير من الحالات لا تسقط قضايا انتهاك حقوق الإنسان وتتم ملاحقة قادة الجيش والكتائب المسلحة قضائيا. وبعد ظهور

(1) عبدالفتاح ماضي، خطورة سياسة الإقصاء وصم الآذان، 6 ديسمبر 2013، موقع الكاتب (www.abdelfattahmady.net).

المحكمة الجنائية الدولية، ارتفعت احتمالات ملاحقة هؤلاء. وهناك اليوم شكاوى أرسلت للمحكمة من 139 دولة، وهناك بالفعل عدة حالات تم فتح التحقيق فيها وملاحقة قادة الحروب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا.

كما أن هناك قطاعات كبيرة من الشعب تلوذ بالصمت الآن لكنها تعارض ما جرى في 3 يوليو وتعتبره انقلابا عسكريا. فهناك حركات ثورية أخرى وجماعات من الألتراس ترفض ما جرى أيضا. ولا يجب أبدا التهوين من قدرة هؤلاء على قلب الطاولة. ولولا تمسك الإخوان بشعارات عودة مرسي والشرعية لانضمت هذه القطاعات للمظاهرات بلا تردد. وهناك بالفعل تطوير للخطاب نحو التركيز على ضرورة عودة الجيش إلى ثكناته وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي. وهذا سيؤدي تدريجيا إلى انضمام هذه القطاعات إلى التظاهر ورفض المسار الحالي.

وهناك قطاعات أخرى أيدت الجيش لأجل تحقيق أهداف ثورة يناير وتصحيح أخطاء الرئيس مرسي من وجهة نظرها وتحسين الأوضاع الاقتصادية. لكن وبالنظر إلى صعوبة تحقيق هذه الأهداف في ظل عدم الاستقرار السياسي والانقسام المجتمعي الكبير، وبالنظر

إلى أخطاء حكومات ما بعد 30 يونيو، فإنه من المتصور أن تظهر تحالفات جديدة لن تجد غير الجيش لتحميله مسؤولية الإخفاق في تلك الملفات كما حدث في السابق مع المجلس العسكري، ومع الدكتور مرسي ذاته. وسوف تُسّرع الأوضاع الاقتصادية السيئة الاتجاه إلى هذه التحالفات الجديدة.

وهناك ملمح آخر لاستمرار العنف وتأزيم الساحة السياسية هو المضي في خارطة الطريق المعلنة في 8 يوليو 2013 في استحقاقات ثلاثة في ظل إقصاء الإسلاميين وقمعهم بالقوة، وهذا أمر من الصعوبة تصور نجاحه لأنه فاقم من الأزمة السياسية بدلا من معالجة جذورها وتحقيق الاستقرار السياسي. وكان الاستحقاق الأول هو وضع دستور جديد، فقد قام الرئيس المؤقت بتعيين لجنة من خمسين عضوا لتعديل دستور 2012 تبعا لما جاء في بيان القوات المسلحة الصادر في 3 يوليو 2013 وإعلان 5 يوليو الدستوري. وبعد أن انتهت اللجنة من عملها أخرجت وثيقة، عيوبها أكثر من محاسنها، ومشكلاتها أكبر من مشكلات دستور 2012.

إن الوثيقة الدستورية الصادرة عام 2014 - والتي كان من المفترض حسب بيان 3 يوليو وإعلان 8 يوليو أن تعدل دستور 2012 -

انتهت ما يسمى «دستور 2014» نظرا لأنها لم تعدل الدستور بل كتبت دستورًا جديدًا وأبقت على عدد قليل من مواد دستور 2012. وهذا الدستور الجديد لا يتفق مع متطلبات ومعايير الدستور الديمقراطي من أوجه متعددة: طريقة وضعه، نظام الحكم ووجود إرادة أعلى من قبل مؤسسات غير منتخبة (الجيش والقضاء والشرطة) فوق إرادة المؤسسات المنتخبة، وفتح الباب لتأويلات مختلفة لبعض النصوص، وترحيل قضايا جوهرية إلى الرئيس المؤقت مثل نوع النظام الانتخابي وترتيب الانتخابات وتمثيل الشباب والمرأة والأقباط في البرلمان.[1]

هذا فضلا عن أن هذا الدستور انتهك في الواقع من عدة وجوه، فقد اعتمد النظام الجديد سياسة القبضة الأمنية الصارمة مع المعارضين. فسقط آلاف القتلي واعتقل عشرات الآلاف كما ذكرنا. كما أن الرئيس المؤقت أصدر قرارًا جمهوريًا في سبتمبر 2013 يقضي بمد فترة الحبس الاحتياطي بدون قيود بعد أن كانت مقيدة في دستور 2012.[2] وقد تسبب هذا القرار في بقاء الآلاف تحت الحبس الاحتياطي لفترات طويلة دون أن يطلق عليهم كلمة معتقلين. كما

(1) انظر لمزيد من التفاصيل: عبدالفتاح ماضي، ليس دستور الثورة الدائم، 11 ديسمبر، موقع الكاتب (www.abdelfattahmady.net).

(2) جريدة الوطن، 23 سبتمبر 2013، وجريدة الوفد 26 سبتمبر 2013.

أصدر الرئيس المؤقت قانون التظاهر الذي قيد حق التظاهر السلمي المنصوص عليه في دستوري 2012 و2014.

أما الاستفتاء على هذه الوثيقة فقد كان هو الآخر لا مثيل له في تاريخ مصر الحديث. ولا حتى قبل 25 يناير؛ لأنه لم يترك للناس قيمة أساسية هي حرية الاختيار، وإنما كان استفتاءً فُرض على الناس فيه – من الناحية العملية وليس القانونية بالطبع – اختيار واحد فقط، ولم يكن مسموحًا بأي حملات دعائية لأنصار (لا) أو المقاطعة، وقام الإعلام بتشويه من له أي موقف مخالف ل(نعم) ووصفه (بكل سهولة وبلا أدنى قدر من المسؤولية أو تدبر في العواقب) بالتخوين أو الأخونة. أما الحكومة فكانت ترى أن تمرير الدستور يضمن الاستقرار والأمن والإنتاج مع تجاهل تام لحالة الحراب الأهلي وحالة السخط الشعبي على الكثير من سياسات الحكومة من قطاعات ليست بالصغيرة. هذا فضلا عن أنه لم يوجد بديل واضح للدستور كما في كل الاستفتاءات في العالم. في بعض حالات التحول الديمقراطي قدم دستورًا معدلًا وآخر جديدًا للاستفتاء عليهما كما في الإكوادور في السبعينيات. وكل الاستفتاءات تكون – كما كتبت مرارا – بين بديلين واضحين ويترك

الاختيار للناس احتراما لكرامتهم وقناعاتهم[1].

أما الاستحقاق الثاني فكان الانتخابات الرئاسية التي لم تشهد تنافسا حقيقيا في ظل الحملات الدعائية والإعلامية التي عملت لصالح وزير الدفاع، وتصور الكثيرون أن انتخاب آخر وزير دفاع واستلامه سلطتي التنفيذ والتشريع في ظل هذه الظروف الاستثنائية سيكون مدخلا للحل. إن الانتخابات الديمقراطية الحقيقية قتلت بحثا بالجامعات ومراكز البحوث وصارت لها معايير شبه متفق عليها؛ حيث لا تكون انتخابات ديمقراطية حقيقية إلا إذا كانت "تنافسية وحرة" و"نزيهة" و"فعّالة". وهذه المعايير الثلاثة مرتبطة في الواقع بالمراحل الثلاث لأي انتخابات (قبل يوم الاقتراع، ويوم الاقتراع، ومرحلة ما بعد الاقتراع).[2]

فقبل يوم الاقتراع لابد من توافر معيار "التنافسية والحرية"، الذي يعني عدة أمور جوهرية لا يمكن تصور الانتخابات بدونها:

---

(1) عبدالفتاح ماضي: حول الاستفتاء القادم، 13 يناير 2014، موقع الكاتب (www.abdelfattahmady.net).

(2) عبدالفتاح ماضي، "متى تكون الانتخابات ديمقراطية؟" المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، عدد 16، أكتوبر 2007.

أهمها وضع الأطر الدستورية والقانونية لمؤسسات الدولة وللعملية السياسية وللانتخابات بأكبر قدر من المشاركة والتوافق، وكفالة كافة الحريات والحقوق السياسية لكل التيارات والأحزاب، واستقلالية وحياد المؤسسة القضائية، وضمان مبدأ التنافسية للجميع وعدم وضع قيود قانونية أو فعلية على ضمان التنافس الكمي والكيفي أمام الجميع. وهذا المعيار كان يحتاج إلى مرحلة انتقالية حقيقية بمؤسسات انتقالية يشارك فيها الجميع ويتوافقون على وضع قواعد اللعبة والتنافس السياسي قبل الذهاب إلى الصناديق.

لكن ما حدث هو أنه تم اختراق هذا المعيار، فالدستور والقوانين المتعلقة بالانتخابات تم وضعها بعد إقصاء تيار سياسي بالكامل، كما أن الدستور شابه عدة عيوب أهمها وجود سيادة أعلى لمؤسسات غير منتخبة (الجيش والقضاء تحديدا) من سيادة المؤسسات المنتخبة. والسياسة المتبعة في الحكومة وفي الإعلام وضعت قيودا حقيقية على التنافس، وهناك مشكلات أخرى في الحقوق والحريات والقضاء والأمن. وبرغم أن الانتخابات تعني في جوهرها عملية اختيار بين برامج وأشخاص، فإن هذه الانتخابات دخلت التاريخ نظرا لإصرار المرشحيْن على عدم الإعلان عن برامجهما السياسية مبكرا وتقديم مبررات واهية في هذا الصدد.

أما يوم الاقتراع فهناك معيار "نزاهة الانتخابات"، ويرتبط بعدة أمور، أهمها استقلال الجهة التي تدير وتشرف على الانتخابات تماما عن السلطة التنفيذية وحيدتها، وحيدة أجهزة الدولة ووقوفها على مسافة واحدة من جميع المتنافسين، وضمانات لعملية الاقتراع ذاتها وكل ما يتصل بها من أمور كالمراقبة والفرز والإعلان وإجراءات الطعن وعدم تدخل رجال الشرطة والجيش في عمل اللجان وأمن عملية الاقتراع، وغيرها. ولا شك أن كل هذه الأمور كانت محل شك في مصر في ظل حالة الانقسام وتغول دور الأجهزة الأمنية وانتهاكات حقوق الإنسان وحالة الخوف التي أصابت الكثيرين، وفي ظل تسييس الإعلام، بجانب التخوف من عدم حيدة أجهزة الدولة وتسييس المؤسسات القضائية.

أما بعد يوم الاقتراع فهناك معيار "فعالية الانتخابات"، ويعني باختصار قيام الانتخابات بوظائفها المتعارف عليها، وأهمها الوظائف التالية: الأولى اختيار الحكام وعدم معرفة نتائج الانتخابات مسبقا، فلا يوجد انتخابات ديمقراطية واحدة تُحسم نتائجها قبل أن تبدأ. وفي ظل الظروف المحيطة بالعملية الانتخابية وفي ظل الاختلالات التي أشرنا لها فقد صارت الانتخابات محسومة لمرشح بعينه.

أما الوظيفة الثانية الرئيسية فهي تمكين المنتصرين في الانتخابات من ممارسة السلطة دون وجود نفوذ من أي جهة غير منتخبة (كالأمن والجيش والقضاء والمؤسسة الدينية أو أي مؤسسة أخرى غير منتخبة)، وقيامهم بكامل مهامهم باعتبار أن شرعيتهم مستمدة من الشعب وليس من أي مؤسسة أو قوة غير منتخبة. هذا الأمر غير متوقع بالمرة لسببين على الأقل: الأول: ما جاء بالدستور فيما يخص صلاحيات بعض الهيئات القضائية والعسكرية والشرطية التي تعلو صلاحيات الهيئات المنتخبة، والثاني: النفوذ القوى الآن للأجهزة الأمنية والعسكرية وانشغالها بالشأن السياسي. ومن ضمن الحلول الشائعة للبعد عن هذه المشكلة اشتراط مدة خمس سنوات بين ترك الوظيفة العامة للعاملين في مؤسسات الدولة الحساسة وبين الترشح للمناصب السياسية.

وهناك وظيفة أخرى مهمة للغاية هي تثقيف الجماهير ومنحهم الفرصة للاختيار الحر. هذه الانتخابات أجهضت هذه الوظيفة منذ شهور عندما قام الكثير من المثقفين والسياسيين - بقدر كبير من اللامبالاة والغفلة - بالترويج لمقولات تغتصب - في واقع الأمر - حريات الأفراد وكرامتهم كمقولات: "مرشح الضرورة" و"مرشح الأمن والاستقرار" و"الحالة الاستثنائية" و"المرشح الذي تدعمه الملايين" "والمرشح الوحيد" والمرشح القوي".

ولم تشهد الانتخابات الإقبال الذي توقعه البعض مما دفع لجنة الانتخابات إلى مد فترة التصويت ليوم ثالث إضافي، وعند إعلان النتائج تم الإعلان عن أن نسبة التصويت هي 47 ٪! وفي اعتقادي هذه الانتخابات ستكون جزءا جديدا من مشكلتنا المستمرة كما كانت كافة الانتخابات منذ 11 فبراير 2011 لأننا نصر على أسلوب واحد هو التسرع في إجراء الانتخابات على أسس دستورية وقانونية مرتبكة، ونتوقع نتائج مختلفة.

الشباب الغاضب بعد 30 يونيو

لقد استطاع الشباب، عن طريق الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي وبطرق تعبئة وحشد غير تقليدية، إشعال الثورة في مصر وإسقاط واحدة من أعتى الدكتاتوريات في العالم، غير أنهم لم يتفقوا على بديل واضح للنظام الذي أسهموا بقوة في إسقاطه، ولم يشكلوا تكتلا يمثلهم أو يعبر عن مطالبهم. ولقد تطلع الشباب إلى رؤية تغيير حقيقي ينعكس على أحوال الناس الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما نادوا بالثأر لدماء شهداء الثورة ومصابيها، وانتظروا رؤية محاكمات سريعة وعادلة لرموز النظام السابق.

غير أن تطلعات الشباب هذه وقضايا الثورة الحقيقية لم تكن محل

اهتمام المجلس العسكري ولا القوى السياسية المختلفة طوال الفترة الانتقالية، وأعاقت ممارسات القوى التقليدية مسار الثورة، ولم تبذل هذه القوى أي جهدٍ حقيقي لتحويل قيم الثورة وأهدافها إلى واقع ملموس، مما أدى إلى حالة من الاستقطاب السياسي الحاد. وبرغم انتخاب برلمان ورئيس جمهورية مدني، إلا أن حالة الاستقطاب استمرت، الأمر الذي ساهم في تصاعد أعمال العنف وظهور مجموعات تغيير عنيفة امتدت مطالبها من تحقيق القصاص إلى المطالبة بإسقاط الرئيس المنتخب. ولقد نشطت هذه الجماعات في عهد الرئيس مرسي لبعض الوقت ثم تراجع دورها مع القبضة الأمنية القوية في فترة ما بعد ترتيبات 30 يوليو 2013.

كما ظهر ما أطلق عليه "الحركات السلفية الجهادية" في عدة دول عربية مثل مصر وتونس وليبيا. وفي مصر على وجه التحديد أدت الأوضاع الأمنية المتدهورة في سيناء وغياب أي برامج للتنمية فيها منذ عقود، أدت مع عوامل أخرى، إلى تجدد ظهور ما يطلق عليه "الحركات الجهادية العنيفة" ما مثل أعباءً أمنية جديدة أمام عملية التحول.

وفي أعقاب 30 يونيو واعتماد القبضة الأمنية في التعامل مع معارضي المسار السياسي الذي أعلن في 3 يوليو 2013، ظهرت

معارضة قوية تجمع جماعة الإخوان المسلمين وحلفاءهم من الأحزاب الإسلامية مثل حزب الوسط وحزب البناء والتنمية وعدة شخصيات مستقلة وغيرها. وفي ظل اعتقال الغالبية العظمى من قيادات الإخوان والأحزاب المتحالفة معهم وفي ظل تركيز المعارضة على أسلوب التظاهر بعد انسداد كل صور التعبير السياسي الأخرى، فقد تصاعد الدور السياسي للشباب، وصار لهم خطاب سياسي أكثر راديكالية. وينطلق هذا الخطاب من القول بأن ما حدث في 30 يوليو 2013 هو انقلاب عسكري مكتمل الأركان، وأن الرئيس مرسي هو صاحب الشرعية الوحيد. وقد دافع أنصار هذا الخطاب عن الرئيس والشرعية باعتصامهم في الميادين قبل 30 يونيو، ثم استمرت الاعتصامات حتى تم فض اعتصامي النهضة ورابعة العدوية بالقوة في 14 أغسطس، لتتحول الاحتجاجات إلى مظاهرات شبه يومية في كثير من محافظات وجامعات مصر.

ثم تطور الخطاب المعارض لفئات كبيرة من الشباب ليرى أن ما حدث في 30 يونيو و3 يوليو ليس مجرد انقلاب على رئيس شرعي وإنما هو مرحلة متقدمة من مخطط تمتد جذوره إلى اليوم التالي مباشرة لتنحي مبارك عن الحكم، أي مخطط لثورة مضادة قادها ما يعرف الآن في مصر بمؤسسات الدول العميقة والتي تضم تحالفا من كل الذين

استفادوا من نظام مبارك وكل من هددت ثورة 25 يناير مصالحهم. ويضم هذا التحالف أجهزة وشخصيات وقطاعات من مؤسسات الجيش والشرطة والقضاء والإعلام والجهاز الإداري للدولة ورجال أعمال. ويرى هذا الخطاب أن هذا التحالف مدعوم إقليميا ودوليا من دول رأت أن إحداث ثورة حقيقية في مصر خطر على مصالحها وعلى ميزان القوة الإقليمي.

ويرى هؤلاء الشباب أن مصر تعرضت لمؤامرة لإجهاض الثورة وإعادة نظام مبارك بواجهات جديدة، ويعترفون بأن تقديرات الإخوان قد جانبها الصواب ولا سيما بخصوص نوايا المؤسسة العسكرية وبعض القوى المدنية. ويرون أن أحداث ما بعد 30 يونيو أظهرت بوضوح حجم هذه المؤامرة التي كانت تستهدف عرقلة عمل الرئيس المنتخب وعدم تعاون مؤسسات الدولة معه تمهيدا لإسقاطه والانقضاض على الثورة والديمقراطية معا.

ولا شك أن هذا الحراك المعارض حراك متنوع، فهو يضم الإخوان وحلفاءهم الإسلاميين، كما أنه يضم شبابًا من خارج التيار الإسلامي وكان معارضا للرئيس مرسي. كما أنه حراك متعدد، فمع استمرار الضربات الأمنية واستبعاد أي فرص للمصالحة السياسية،

ظهرت أجنحة متشددة داخل الحراك، راحت تدعو إلى إسقاط السلمية واعتماد العنف في التعامل مع الحكومة، وفي عرقلة منشآت الدولة. لقد ظهر - كما أشرنا من قبل - نمط جديد من العنف يستهدف شخصيات معينة من رجال الشرطة والجيش الذين يعتقد أنهم تورطوا في عمليات القمع والتعذيب، بجانب استهداف منشآت عامة كمحولات الكهرباء وشبكات المحمول وحافلات النقل العام. هذا إلى جانب تصاعد التهديد الذي يمثله تنظيم أنصار بيت المقدس والإعلان عن ظهور مجموعات مسلحة أخرى.

وهناك فئة أخرى ظهرت في مصر تدريجيا وتعبر عن تيار ثالث يرى أن جماعة الإخوان المسلمين ارتكبت أخطاءً كثيرة وأنها تتحمل جزءًا كبيرًا مما حدث من انحرافات منذ تنحي مبارك، وذلك بسبب تفاهماتها مع المؤسسة العسكرية منذ اليوم الأول ثم انفرادها بالحكم بعد ذلك، وإصرارها على تمرير دستور 2012 وما به من مثالب أهمها الوصاية العسكرية على المؤسسات المنتخبة، ثم بإصرارها على التمسك ببعض السياسات والمواقف دون إبداء أي قدر من المرونة أو الحكمة السياسية كالإصرار على بقاء حكومة هشام قنديل، وإصدار الإعلان الدستوري، وعدم تغيير النائب العام، وعدم حسم علاقة الجماعة بالحزب وعلاقة الجماعة بالرئيس، وعدم إدانة الخطابات الإقصائية لبعض المشايخ

المحسوبين في صف الرئيس، هذا بجانب مواقف وخطابات الرئيس مرسي التي أثارت الكثير من اللغط ولا سيما في 6 أكتوبر 2012 وأمام قصر الاتحادية في ديسمبر 2012 وغير ذلك.

كما ترى هذه الفئة أن ما حدث في 30 يوليو هو انقلاب عسكري وإجهاض لمطالب الجماهير التي خرجت في 30 يونيو مطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة فقط. وترفض هذه الرواية الهيمنة العسكرية والأمنية التي ظهرت بوضوح بعد 3 يوليو، وتدين انتهاكات حقوق الإنسان وكل القضايا المسيسة وكافة الحملات الإعلامية والدعائية، كما رفضت ترشيح وزير الدفاع لمنصب الرئاسة واعتبرته عسكرة للدولة واستغلالا للسلطة. ويرفض هؤلاء المشاركة في احتجاجات الإخوان وحلفائهم في الشارع، لكن شرائح منهم لجأت منفردة إلى التظاهر، لكن بأعداد بسيطة وفي مناسبات محدودة. وقد تم القبض على بعض الشباب المحسوب على هذا الاتجاه عندما تظاهروا ضد قانون التظاهر وعندما خرجوا للترويج لاختيار (لا) للدستور. ومن هؤلاء الشباب من ينتمي إلى حركة 6 أبريل وحزب مصر القوية أو من الشباب المحسوب على شباب 25 يناير، وعدد من الشخصيات العامة. كما تشكلت في الجامعات حركات طلابية احتجاجية تعارض عودة مرسي وترفض في نفس الوقت كل الإجراءات الاستثنائية

والقمعية وعسكرة الدولة. وازدادت نشاطات هذه الحركات الطلابية في الجامعات. وبمرور الوقت ومع تصاعد الإجراءات والممارسات الأمنية ومع خروج معظم رموز حقبة مبارك وترشح وزير الدفاع للرئاسة، صار قطاع كبير من أنصار هذه الرواية يرى أن ما يحدث في مصر ثورة مضادة مكتملة الأركان. وأن أخطاء الإخوان ساعدت من خطط لهذه الثورة المضادة في إنجاز مخططهم.

ولاشك أن انسداد الأفق السياسي وتجريم كل من يتحدث عن المصالحة واستمرار القبضة الأمنية لن تؤدي إلا إلى تشدد الشباب وانزلاقهم إلى أعمال العنف أخذا بالثأر أو اعتقادا منهم بأن كل الطرق السلمية قد ثبت فشلها وأنه لا مناص من اللجوء إلى العنف.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، وعالجت أبعاد العنف السياسي الذي شهدته مصر أثناء عملية التحول الديمقراطي في أعقاب هذه الثورة وكذا في أعقاب 30 يونيو، فضلا عن أسباب هذا العنف وآثاره على عملية التغيير. وقد تطلب هذا التعرف على موقع العنف في حالات التحول الديمقراطي المختلفة، وعلاقته بأشكال التغيير الثوري تحديدا، فضلا عن طبيعة عملية التغيير السياسي التي شهدتها مصر، ومشاهد العنف السياسي المختلفة، وكيفية إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورة، وأثر تطورات المشهد المصري على اندلاع أعمال العنف. ويمكننا أن نستخلص النتائج التالية:

أولا: ليس ثمة تغيير سياسي بلا قدر من العنف. هذه حقيقة أثبتتها كافة مداخل التغيير السياسي والتحول الديمقراطي في العقود الأربعة الأخيرة. ونجاح هذه المداخل في التغيير يتوقف على عوامل عدة. أهمها: وجود قوى سياسية حقيقية تؤمن فعلا بالتغيير وتتكتل من أجل تحقيق أهدافه بالتركيز على هدف استراتيجي وترتيب الأولويات والتخلي عن

التنافس الأيديولوجي أثناء مرحلة بناء النظام السياسي البديل.

ثانيا: لا مفر من أن يصاحب التغيير الثوري على وجه التحديد قدرٌ من العنف، فالثورة والعنف متلازمان في كافة أشكال الثورات بدءًا من الثورات الكلاسيكية، مرورًا بثورات التحرر الوطني، وانتهاءً بالثورات الملونة والديمقراطية. وفي نظم الحكم التسلطية التي تثور فيها الجماهير من أجل الديمقراطية، فإن عنف الأنظمة الحاكمة هو السبب الرئيس للكشف عن طبيعة هذه الأنظمة ودفع الجماهير للثورة ضدها.

ثالثا: لا تنجح الثورة التي تستهدف إقامة نظم حكم قائمة على القانون والمواطنة والعدالة الاجتماعية بمجرد إسقاط رأس النظام وإنما لابد من استمرار الثورة من أجل القضاء على أركان النظام الداعمة له من جهة، وبناء النظام السياسي البديل بكافة مبادئه وقيمه ومؤسساته وضماناته من جهة أخرى. وفي هذه المرحلة الانتقالية لا يتم التنافس ولا الاحتكام إلى منطق الحكومة والمعارضة.

رابعا: لا يمثل العنف في حد ذاته مشكلة أساسية، فلا تغيير بلا قدر من العنف كما ذكرنا، وإنما المشكلة الأساسية هي استخدام الفاعلين السياسيين العنف كأداةٍ لتحقيق أهدافٍ سياسيةٍ على حساب الأهداف الحقيقية من وراء التغيير، أو اعتماد العنف والقبضة الأمنية من قبل الحكومة للتعامل مع المعارضة السياسية. وغالبا ما يمهد هذا النوع

من العنف الأرض إمّا لحرب أهلية أو حكومة تسلطية أو عسكرية.

خامسا: قد تؤدي الانتخابات المتعجلة أو التي تتم على أسس مرتبكة أو التي تنفرد جهةٌ واحدةٌ في تقرير قواعدها إلى تأزيم الأوضاع السياسية أو إجهاض مطالب التغيير والثورة. وهذا ما يسمى «الثورات الانتخابية»، أي حصر مطالب التغيير والديمقراطية في الانتخابات واختيار الحكام بدلا من الاهتمام بكل أركان الديمقراطية الأخرى على أسس توافقية وبعيدًا عن منطق الحكومة والمعارضة.

سادسا: إن فرص نجاح حركات التغيير السلمية (والتي يتخللها قدرٌ من العنف كما أوضحت الدراسة) أكبر من فرص الحركات العنيفة في تحقيق هدف تغيير النظام؛ وذلك لأن حركات التغيير غير العنيفة تتيح مساحةً أكبر للمشاركة وتكسر الحواجز النفسية أمام الجماهير مقارنةً بحالات التغيير العنيفة التي غالبا ما تُدخل البلاد في حرب أهلية، الأمر الذي قد يترتب عليه الكثير من الآثار السلبية كالانفصال أو التدخل الخارجي، وذلك كما حدث في كثير من الدول الأفريقية.

سابعا: اتسمت الثورة المصرية في بدايتها بسلميتها بشكل عام، غير أن خطأين اثنين على الأقل دفعا الثورة إلى الانزلاق نحو مزيد من العنف السياسي بل وإجهاض مسار التغيير. فمن جهة لم تتفق القوى المحسوبة على الثورة على أولويات الثورة ولم تنجح في التكتل وفي تشكيل قوة اجتماعية

داعمة لمطالب الثورة وفي استمرار الضغط لإزاحة أركان النظام السابق ودعائمه، ومن جهة أخرى لم تستسلم قوى النظام القديم وحلفاؤه في الداخل والخارج وراحت تخطط للعودة من جديدة مستغلة في ذلك تفرق القوى الثورية ومعتمدة على دعمٍ من الإعلام والقضاء والمال والدعم الخارجي.

ثامنا: وفي هذا الإطار، شهد مسار التغيير في مصر ظاهرة شعبوية في غاية الخطورة. فبدلا من توافق النخب على موائد حوار سياسية حول أولويات الثورة وسبل تنفيذها، صدّرت هذه النخب خلافاتها السياسية حول قضايا فرعية إلى الشارع، بل وراحت بعض هذه القوى تستخدم البلطجية لفرض مواقفها بالقوة ما فاقم من العنف السياسي. أي أن هناك عنف سياسي تستخدمه النخب لتحقيق أهداف سياسية، وهو ما أشرنا إليه في القسم الأول وكشفنا أن هذا النوع من العنف السياسي عادة ما يمهد الطريق إما لحرب أهلية أو نظام تسلطي جديد.

تاسعا: لا يرتد تصاعد العنف السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011 إلى عدم قيام المجلس العسكري بإصلاح جهازي الشرطة والقضاء فحسب وإنما هو ناتج طبيعي لطبيعة المسار السياسي الذي اعتمد بعد 11 فبراير 2011 والذي قام على أساس انفراد المجلس العسكري بالحكم وعدم اعتماد مبدأي المشاركة والتوافق في رسم مسار الانتقال إلى الديمقراطية.

عاشرا: على الرغم من تفاهم جماعة الإخوان المسلمين خلال

هذه الفترة مع المؤسسة العسكرية، إلا أن الرئيس المنتخب من هذه الجماعة في يونيو 2012 لم يستطع، خلال سنة كاملة من الحكم، معالجة أخطاء المسار الذي رُسم بعد 11 فبراير 2011، نظرا لعدم اعتماد الرئيس مبدأي المشاركة والتوافق من جهة، وتربص قوى المعارضة به من جهة ثانية، وعدم تعاون مؤسسات الدولة معه من جهة ثالثة. وقد تصاعد العنف السياسي خلال هذه السنة مع عدم قدرة الرئيس على إصلاح جهازي الشرطة والقضاء ومع تصاعد دور عناصر البلطجية التي تحركها قوى النظام القديم وخصوم الثورة.

حادي عشر: إن السبب الأساسي لعنف ما بعد 30 يونيو 2013 هو اعتماد المباراة الصفرية وسياسة إقصاء فريق التيار الإسلامي والمضي قدما في رسم مسار سياسي جديد بدونه واعتماد الحلول الأمنية في التعامل مع المعارضين. ويرتبط بهذا عملية تسييس المؤسسة العسكرية وتدخلها المباشر في السياسة، بعد أن طالبت قوى مدنية بتدخل الجيش لحسم الخلاف السياسي بينها وبين جماعة الإخوان.

ثاني عشر: كان من الطبيعي أن يترتب على كل ما سبق ظهور حركات احتجاجية ترى الصراع صفريا وتطالب بإسقاط النظام الحالي، بل وتظهر أجنحة داخل هذه الحركات تدعو إلى اعتماد العنف وسيلة أساسية للثأر وإسقاط النظام. ويتزامن هذا الأمر مع

انتشار حركات عنيفة في سيناء وتصاعد عمليات استهداف مقرات الجيش والشرطة داخل معظم المحافظات. وقد فاقم انتشار السلاح وتأخر عمليات التنمية في المناطق الحدودية من هذه الأوضاع.

ثالث عشر: يلعب الإعلام الموجه دورا في غاية الأهمية في انتشار العنف والحض على الكراهية وزرع الانقسام بين القوى السياسية وإجهاض ثورة 25 يناير. فمع عدم وضع أي ضوابط ذات صلة للإعلام والصحافة، ومع هيمنة قوى النظام القديم على الفضائيات والصحف، صار الإعلام أداةً أساسيةً لغسل عقول الجماهير الغفيرة وتشويه الخصوم وزرع الحقد والكراهية، على وضع سيصعب معه التعامل مع الآثار السلبية لهذا الدور الموجه في المستقبل.

رابع عشر: يقف أمام التغيير الحقيقي في مصر وتحقيق مطالب ثورة 25 يناير في الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة إشكاليات أساسية ثلاث: فبعد عقود طويلة من تجريف السياسة وزرع كل قيم السلبية والخوف والعزوف عن السياسة، تعاني البلاد من إشكالية الدين والسياسة، وإشكالية الجيش والسياسة، وإشكالية عدم وجود قوى اجتماعية وسياسية حقيقية تدافع عن التغيير الحقيقي وتفهم أولياته ومتطلباته ومخاطره الداخلية والخارجية. وهناك بالطبع مداخل كثيرة لمعاجلة هذه الإشكاليات، منها الطريق المجرب تاريخيا في بعض

الدول وهو بناء نظام ديمقراطي حقيقي يُمكّن الشعب بكافة فئاته ويضع أسس دولة القانون والمؤسسات والمواطنة. وذلك على اعتبار أن هذا النظام سيفرز حكومات مدنية منتخبة، ومسؤولة، وقادرة على معالجة الملفات الحقيقية التي تمس المواطن العادي وهي تحقيق تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية لصالح الفقراء والمعدومين، وتضع سياسات خارجية قادرة على مواجهة حالة التبعية المذلة للخارج.

خامس عشر: إن الصراع السياسي بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة التي تريد المباركية دون مبارك سيستمر إلى أن يظهر التحالف الوطني الديمقراطي الحقيقي، العابر للأيديولوجيات، الذي يعبر فعلا عن مصالح قوى 25 يناير، وتكون غايته الأساسية، أو أولويته القصوى، هي تحقيق أهداف الثورة المصرية الحقيقية وبناء النظام الديمقراطي الحقيقي. والوظيفة الرئيسية لهذا التحالف هي البناء أي وضع أسس التنافس السياسي، وذلك خلال مرحلة انتقالية قد تمتد لسنوات حتى يتم تمهيد الأرض لتنافس وتدافع حقيقي بين البرامج الحزبية من أجل الصالح العام. أي لا يجب أبدا أن يتنافس أطراف هذا التحالف الديمقراطي خلال مرحلة البناء وتكرار ذات الخطأ الذي بدأ منذ 12 فبراير 2011.

سادس عشر: سيصل المصريون إلى هذا التكتل الوطني العابر للأيديولوجيات عندما ترتفع التكلفة التي يقدمها كل طرف جرّاء

سياساته واختياراته الحالية، أي عندما تدرك الأحزاب المدنية أن انتصارها لن يتأتى أبدا على أنقاض التيار الإسلامي وإنما بالعمل وسط الجماهير وتقديم برامج وصنع كوادر حقيقية. وعندما يدرك التيار الإسلامي أنه لا يعمل بمفرده في الساحة وأن عليه أن يجد شركاء وطنيين يعملون معه لتحقيق الأجندة الوطنية المشتركة التي لن تتعدى في هذه المرحلة التاريخية بناء دولة القانون والحريات والمؤسسات وتحقيق تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية حقيقية.

وسيصل المصريون إلى هذا التكتل الوطني أيضا عندما يدرك قادة المؤسسة العسكرية أن ما حدث في مصر عام 2011 هو ثورة حقيقية ضد كيان مستبد وفاسد كان يطلق عليه زورا "دولة"، وأن الثورة لن تتوقف إلا بعد الوصول إلى الطريق المؤدي إلى بناء الدولة الحديثة بمؤسساتها الديمقراطية وحكومتها المدنية المنتخبة، التي لا يكون لا للجيش ولا لأي مؤسسة أخرى غير منتخبة سيطرة فيها على المؤسسات المنتخبة، وعندما يدرك هؤلاء القادة أن معالجة العلاقات المدنية – العسكرية ستؤدي في النهاية إلى تقوية الدولة والديمقراطية والجيش معا، وذلك كما حدث في دول أخرى.

وسيصل المصريون إلى هذا التكتل الوطني أيضا عندما تدرك القوى الدولية والإقليمية الداعمة للحكومة الحالية أن الزمن قد تغير وأن قوة الجماهير وإصرارها على التغيير ونيْل الحرية لن يوقفه أحد،

ولا سيما في هذا الزمن الذي تتسلح فيه الجماهير بالهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي والسماوات المفتوحة.

سابع عشر: ولأن انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة بعد 30 يونيو، صارت من الجسامة بحيث لا يمكن تصور نجاح أي مسار ديمقراطي بدون معالجة هذه الانتهاكات وضمان عدم تكرارها في المستقبل، ولأن المؤسسة القضائية صارت بشكل أو آخر جزءا من المشهد السياسي منذ الشهور الأولى لثورة 25 يناير، فإن هناك حاجة ماسة لنظام حقيقي للعدالة الانتقالية يكون جزءا من حل سياسي شامل يضمن بناء نظام حكم ديمقراطي حقيقي، ويوقف مسلسل العنف. ويجب أن يستهدف نظام العدالة الانتقالية المنشود أولا كشف حقيقة ما تم خلال السنوات السابقة، ويقيم ثانيا مصالحة سياسية شاملة تضمن عدم إقصاء أي فريق مادام ارتضى العمل السياسي السلمي ضمن قواعد اللعبة الديمقراطية وحكم القانون، بجانب محاكمة مرتكبي الانتهاكات، وإصلاح مؤسسات الدولة وإعادة ثقة الناس في الدولة ومؤسساتها وفي السياسة والسياسيين. وهذا يتطلب تنازلات قد تبدو مؤلمة للطرفين لكن لا مفر منها على المدى الطويل، واستمرار الصراع الحالي لن يؤدي إلى اختفاء أحد الطرفين وإنما إلى استمرار سقوط الضحايا من الطرفين وعرقلة مسار بناء دولة القانون والمؤسسات المدنية المنتخبة.

ثامن عشر: يجب على القوى السياسية عدم الاستهانة بالشباب الغاضب من كافة التيارات، فالشباب نجحوا فيما فشلت فيه النخب التقليدية، واستطاعوا إسقاط أعتى المستبدين. وهم، في اعتقادي، قادرون على قلب الطاولة من جديد في بضع سنين أو شهور إذا لم يروا تغييرا حقيقيا في بنية السلطة وهياكلها. ولا بد من إيجاد آليات للحوار والاستماع بجدية وعمق إلى الشباب والتعرف على رؤاهم، وخلق مساحات للحوار فيما بينهم أيضا.

تاسع عشر: يرتبط مستقبل العنف أيضا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا يجب معالجة قضايا ومطالب فئات واسعة من المجتمع التي حرمت من أبسط متطلبات الحياة منذ عقود ولا سيما في الصعيد وفي المناطق الحدودية في سيناء وبلاد النوبة وفي العشوائيات والمناطق المهمشة والفقيرة وغيرها.

سلسلة الوعي الحضاري

1. أ.د.نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (1)، 2011.
2. أ.د.نادية مصطفى، الديمقراطية العالمية من منظورات غربية ونحو منظور حضاري إسلامي في العلاقات الدولية، 2011.
3. أ.د.نادية مصطفى، الثورة المصرية نموذجًا حضاريًا (2)، 2011.
4. أ.د.نادية مصطفى، مستقبل الثورات مع صعود الإسلاميين... رؤية من منظور الفقه الحضاري الإسلامي: من فقه الأصول إلى فقه الواقع وفقه التاريخ، 2012.
5. نادية مصطفى، أسامة مجاهد، ماجدة إبراهيم (محررون)، دوائر الانتماء وتأصيل الهوية، 2013.
6. د.سيف الدين عبد الفتاح، المرحلة الانتقالية: قراءة في المشهد المصري، 2014.

7. المستشار طارق البشري، أمتي في العالم: مقدمات الحكيم البشري، 2014.
8. د.نادية مصطفى، الثورات العربية في النظام الدولي، 2014
9. د.عصام عبد الشافي، السياسة الأمريكية تجاه مصر، 2014.
10. سماح عبد الصبور، القوة الذكية في السياسة الخارجية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (2005 – 2013)، 2014.
11. عايدة العزب موسى، قرن الرعب الأفريقي: الغزو والمقاومة، 2014.
12. د.نادية مصطفى، قراءات في فكر أعلام الأمة، تقديم: د.سيف الدين عبد الفتاح، 2014.

فهرس المحتويات



العنف

والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة

تناولت هذه الدراسة العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25يناير، وعالجت أبعاد العنف السياسي الذي شهدته مصر أثناء عملية التحول الديمقراطي في أعقاب هذه الثورة وكذا في أعقاب 30يونيو، فضلا عن أسباب هذا العنف وأثاره على عملية التغيير تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على علاقة العنف بطبيعة عملية التغيير السياسي الذي شهدته مصر منذ اندلاع ثورة يناير حتى وقتنا المعاصر، وتحليل أثر الكيفية التي أديرت بها المرحلة الانتقالية على ظهور العنف السياسي، فضلا عن دراسة أثر اختيارات النخب والقوى السياسية المختلفة على المشهد العام في مصر، كما تنتهي الدراسة إلى بعض النتائج التي يمكن أن تساعد في مواجهة مشكلة العنف السياسي وإنجاز الانتقال الى الديمقراطية.

مركز الحضارة للدراسات السياسية
http://www.hadaracenter.com
alhadara1997@gmail.com

دار البشير للثقافة
01012355714 - 01152806533
darelbasheeralla@gmail.com
darelbasheer@hotmail.com
www.darelbasheer.com

9 789772 784813